جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دراسة حالة الجزائر في مرحلة ما بعد 22 فيفري

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- بن شريف صلاح الدين
- زروقي ابوبكر الصديق

إشراف الأستاذ:
-د. نوري النعاس

لجنة المناقشة

-د/أ. بن غربي الميلود	رئيسا
-د/أ. نوري النعاس	مقررا
-د/أ. معقافي اسامة	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/ESS/M1539036362/M1539032424

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دراسة حالة الجزائر في مرحلة ما بعد 22 فيفري

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- بن شريف صلاح الدين
- زروقي ابوبكر الصديق

إشراف الأستاذ:
-د. نوري النعاس

لجنة المناقشة

-د/أ. بن غربي الميلود	رئيسا
-د/أ. نوري النعاس	مقررا
-د/أ. معقافي اسامة	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/ESS/M1539036362/M1539032424

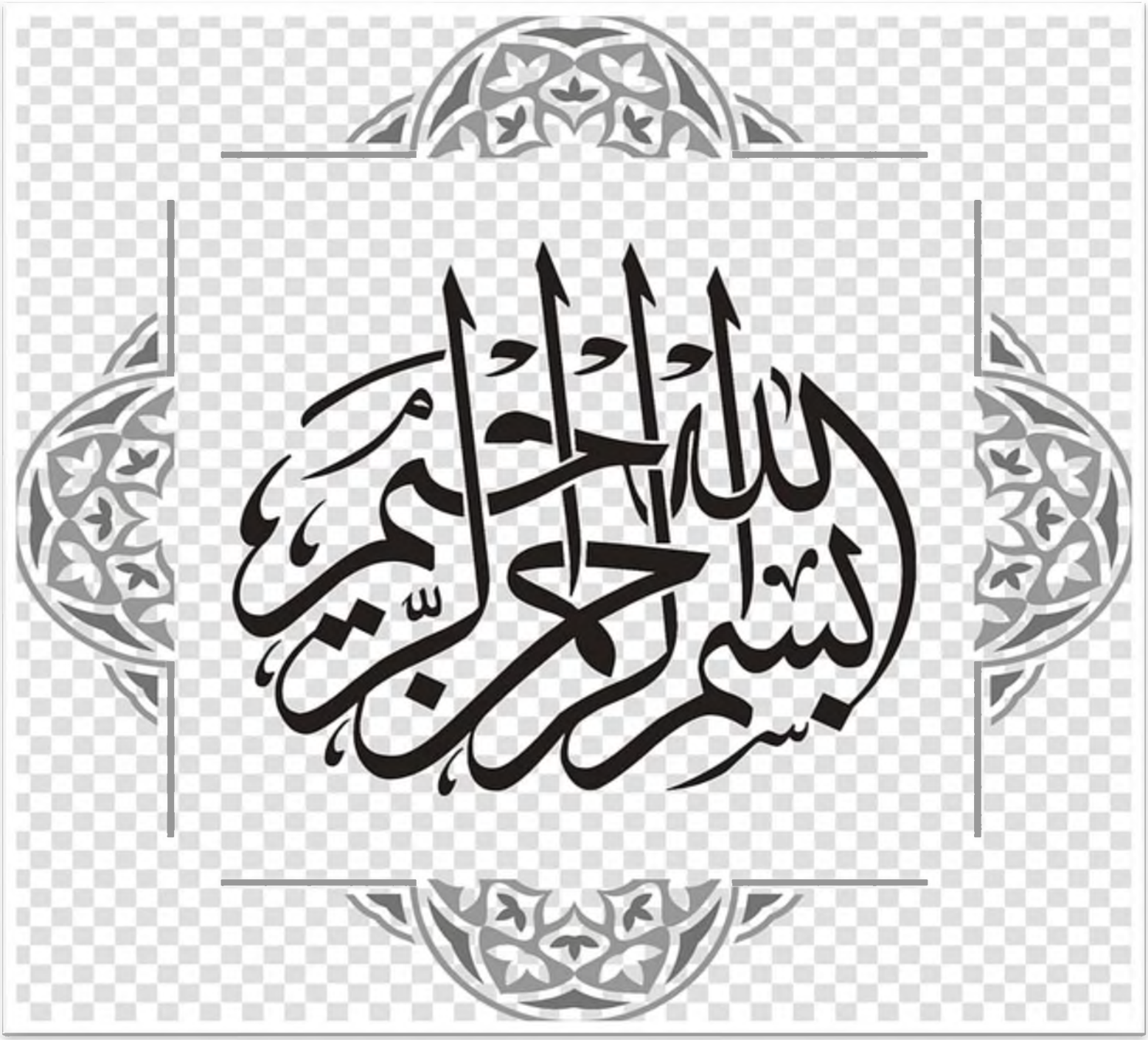
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد ان من الله علي اتمام هذا المجهود بعونه وتسديدة لا يسعني الا ان احمده حمدا كثيرا وشكرا لاينتهي

والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم في قوله

من لم يشكر الناس لم يشكر **ربه**

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم مع في هذا المجهود من قريب ومن بعيد وخاصة الأستاذ المشرف واللجة وأساتذة قسم

العلوم سياسية وكل العمال فيه

تشكر:

نشكر الله عز وجل اولا واخرا على ان وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع

ثم الشكر موصول لاستاذنا الدكتور الفاضل نوري النعاس حفظه الله ورعاه

الذي تفضل بقبول الاشراف على إعداد مذكرة التخرج هذه و قد أسدى لنا عونا كبيرا و إرشادا سديداً

فجزاه الله عنا كل خير و له منا كل التقدير و الإحترام

كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة و نشكر كل من قدّم لنا يد النساعدة لإنجاز هذا العمل.

اهداء

اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا ،وأنت تجعل الصعب سهلا .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي والذي كان لي يد العون في طلب العلم.

وإلى الوالدة أطال الله في عمرها والتي كانت لي العين الحريصة في مسيرة الحياة ليلا نهارا .

وإلى إخوتي وأخواتي والى كل عائلتي صغيرا وكبيرا .

زروقي ابو بكر الصديق

اهداء

اهدي هذا الجهد إلى أغلى واعز ما املك -عائلتي الكريمة-أمي أبي

وإخوتي والى جميع أهلي وأقاربي والى كل من يحمل لقب بن شريف

إلى جميع الأصدقاء والإخوة الأعزاء وزملائي في الدراسة والى كل أساتذة قسم العلوم

سياسية

بن شريف صلاح الدين

مقدمة

مقدمة:

شهدت الجزائر منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة اندلعت في 22 فبراير 2019 غطت جميع ربوع الوطن، اتخذت الشكل السلمي رمزا لها وطرحت سلسة من المطالب الإصلاحية السياسية المختلفة، ترتب عنها استقالة رئيس الجمهورية. والحقيقة أن هذه الاحتجاجات ليست الأولى من نوعها في الوطن العربي، فقد بدأت من تونس في أواخر عام 2010 احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، تم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباتت تعرف بثورات الربيع العربي، كانت الجزائر في هذه الفترة تعيش في هدوء نسبي.

ومصطلح الربيع العربي ارتبط سياسيا بمجمل التحركات الجماهيرية التي تسعى إلى إحداث تحول إيجابي في مجتمع بعينه، يمكنه من الانتقال من التسلط والديكتاتورية إلى الديمقراطية وتداول السلطة، ومن الظلم إلى العدالة الاجتماعية .

ويعود هذا المصطلح إلى الثورات التي حدثت سنة 1848 وقد استخدم أول مرة تاريخيا على نطاق واسع في الأدبيات الغربية سنة 1968، للدلالة على حركة الاحتجاج التي انطلقت في تشكوسلوفاكيا فيما اصطلح على تسميته بربيع براك للمطالبة بالإصلاح والتخلص من هيمنة السوفيات على الحياة السياسية بالبلاد، لكن هذا الربيع سرعان ما تحول إلى ربيع دام بعد تدخل الجيش الأحمر وسحق الحركة الاحتجاجية مجهضا الحلم التشيكوسلوفاكي في نبذ سياسية الحزب الوحيد وهيمنة الدولة على المجتمع .

في حين اصطلح على حركات الإصلاح التي اجتازت أوروبا الشرقية بعد 1989 بالثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا لطابعها السلمي ولمساهمة المثقفين والمدافعين عن حقوق الإنسان في انجاحها وعلى رأسهم "فاكلاف هافيل" الذي أصبح أول رئيس ديمقراطي للبلاد، وفي أوكرانيا أطلق على الحراك الشعبي الثورة البرتقالية نسبة إلى لون الأعلام التي حملها المتظاهرون في الشوارع. أما الحراك الذي انطلق من تونس وانتشر في عديد من الدول العربية فأطلق عليه اسم الربيع العربي، وبالمقابل أطلق على الاحتجاجات التي وقعت في الجزائر بالحراك الشعبي .

وقد اشتركت الاحتجاجات في الجزائر ببعض أساليب العصيان المدني لتشمل الإضرابات والمظاهرات والمسيرات والتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت وزيادة الوعي، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بتغطية أمنية واسعة وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيس ي للمتظاهرين هو(أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام أو رحيل النظام ككل).

اهمية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحراك الشعبي في الجزائر، من خلال التطرق إلى العوامل والأسباب التي تكمن خلف اندلاع الاحتجاجات التي اجتاحت الجزائر من 22 فبراير 2019 إلى يومنا هذا وتحديد أثرها.

مبررات اختيار الموضوع:

تنبع أهمية البحث في تتبع ما تعرفه الساحة الجزائرية اليوم من اتساع كمي ونوعي للحركات الاحتجاجية، حيث تجد المقاربات الأكاديمية نفسها مطالبة، ليس فقط بتفسير ما يجري، بل هي مجبرة على قراءة مآلات الراهن، أي التنبؤ بالمستقبل .

1- مبررات ذاتية:

- الرغبة في فهم حقيقة الحراك الشعبي .

- رغبتنا في تناول هذا الموضوع نظرا لانه يدخل ضمن حقل السياسات الدولية، ومحاولة التعمق فيه بغية دراسات جامعية أخرى.

2-مبررات موضوعية

- ندرة البحوث التي تتناول الربيع العربي و الحراك الشعبي
- بروز موضوع الحراك الشعبي على الساحة السياسية .

إشكالية الموضوع :

من البديهي أن لكل دراسة علمية مشكلة بحثية، وهذا بهدف تحليل وتفسير هذه الدراسة، ومن ثم معرفة أسبابها وأثارها وبالنظر إلى ما تقدم تتبلور لدنيا الإشكالية التالية:

كيف أثرت الاحتجاجات الشعبية على السياسية العربية؟

ومنه تفرعت عدة أسئلة:

- ما هي الديمقراطية؟ وماهي طريقة التحول الديمقراطي؟
- وماهي اسباب قيام الربيع العربي والحراك الشعبي؟

حدود الدراسة:

-**الحدودالمكانية:** تشمل هذه الدراسة دولة العربية عموما والدولة الجزائرية خصوصا.

-**الحدود الزمانية** :منذ 2011 الى يومنا هذا.

منهجية الدراسة:

تفرض معالجة الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج الأقدر على تفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، وفي هذا الإطار وقع اختيارنا على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي: يتيح توظيف المنهج التاريخي للباحث إيجاد طريقة يسمح بتوصيف الظواهر الماضية والوقوف على الظروف التاريخية المصاحبة لنشأتها والتطورات التي لحقتها.

من خلال المنهج التاريخي يسعى الباحث إلى رصد أهم الظروف والتطورات المصاحبة لنشأة

2-**المنهج الوصفي:** يسمح هذا المنهج بجمع المعطيات والحقائق العلمية بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية.

ولقد تم توظيف المنهج الوصفي في سياق الحديث عن ماهية الحراك الشعبي والانظمة السياسية.

خطة الدراسة:

بالاضافة الى المقدمة التي تحتوي على اهمية الدراسة وتتضمن المشكلة و الخاتمة التي تعرض النتائج التي خلصت اليها الدراسة، تحتوي الدراسة على ثلاث فصول.

تناولنا في الفصل الاول المبحث الاول ماهية الديمقراطية ونشأتها و اشكالها وطريقة التحول الديمقراطي وترسيخها اما المبحث الثاني فتناولنا مفهوم المشاركة السياسية واشكال ومدى وقنوات المشاركة السياسية ومقومات الشريك السياسي.

اما الفصل الثاني فدرسنا في المبحث الاول الاحتجاجات الشعبية العربية او بما يعرف بالربيع العربي وابعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اما المبحث الثاني فتطرقنا الى الانقلابات العسكرية ودورها في تفويض العملية الديمقراطية ومشاركةالاحزاب في العملية الديمقراطية وتأثيرها في ظل حكم الديكتاتورية العربية.

اما الفصل الثالث: فدرسنا في المبحث الاول الحراك الشعبي واسباب الاندلاع وظروفها وخصوصيتها والمطالب الاسياسية للحراك اما المبحث فدرسنا موقف المؤسسة العسكرية والاحزاب السياسية والمجتمع المدني والنتائج المحققة بعد الحراك.

وفيي الاخير تناولنا في الخاتمة اهم النتائج المتوصل اليها.

الفصل الاول

الاطر المفاهيمية للديمقراطية والمشاركة السياسية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية .

المطلب الأول : نشوء الديمقراطية .

تعتبر الديمقراطية منتج إغريقي أنجزت عملية نحته في أثينا القديمة وذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث تعتبر الديمقراطية الأثينية أولى الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي.

أما الديمقراطية المعاصرة فقد أرست دعائمها الثورة الفرنسية التي قامت في العام 1789م وقد تبلور مبدأ سيادة الأمة قبل الثورة الفرنسية بعدة عقود وذلك من خلال كتابات جون لوك و مونتيسكيو وجان جاك روسو مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي التي تعتبر أساس نظرية سيادة الأمة، التي جاءت كرد فعل لمحاربة نظرية التفويض (الإلهي) التي سادت أوروبا في العصور الوسطى واستمرت لعشرة قرون، فقد كان الاعتقاد السائد لدى السكان في المجتمع الأوروبي القديم بأن الملوك يحكمون بموجب تفويض من الله ، فكان أولئك الملوك يتمتعون بسلطان مطلق مدعومين بتأييد رجال الدين " الباباوات " ، و قد عانت تلك المجتمعات من الحكم المطلق معاناة شديدة، فكانت نظرية سيادة الأمة الخيار البديل للخروج على سلطة الملك، و قد كان الانتقال من نظرية التفويض (الإلهي)، إلى نظرية سيادة الأمة انتقالاً ثوريّاً داميا.[1]

و بذلك تعد الثورة الفرنسية بحق هي الأساس الذي أرسى قواعد ومبادئ الديمقراطية الغربية من خلال العديد من المواد القانونية التي جاء بها الدستور الفرنسي فقد نصت المادة الخامسة والعشرين منه على أن " السيادة تتركز في الشعب" وبهذا إشارة ضمنية إلى أهمية الشعب في الحكم وبصفته المصدر الأساسي للحكم الديمقراطي والسلطة السياسية داخل الدولة[2].

ارتبطت الماركسية بالفيلسوف الاشتراكي الألماني كارل ماركس، وكتابه الشهير "رأس المال" ويتلخص محتوى الفكر الماركسي في ثلاث نظريات هي على النحو التالي:

1-المادية الجدلية: تطورت المادية الجدلية نتيجة لرفض ماركس المنهج المثالي (أي الغيبي أو " الميتافيزيقي

---

[1] متيكس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999، ص 31.

[2] هشام الصمادي عبد الرؤوف العودات، أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد3، 2009، ص 12.

" الماورائي) ، و اعتمد على المادّية الجدلية التي تدور أحداثها حول علاقة الوعي بالوجود، حيث ينطلق كارل ماركس في تحليله للوجود من منظور مادي، على أساس أن المادة هي شيء له وزن و حجم ، فتعتبر الماركسية أن المادة هي الأساس و هي سباقة في الوجود على العقل والروح، فالوجود هو الأول، والوعي هو الثاني.

بالتالي تقوم المادية الجدلية بدراسة العالم على أساس جدلي " ديالكتيكي" ، و تتناول الماركسية في طرحها أهم القوانين التي تحكم التطور في العالم المادي، فالعالم يتطور بناء على قوانين الجدل الأساسية، وصراع الأضداد، وقانون التحول الكمّي، و قانونه النفي.

فالانتقال من التحولات الكمّية البطيئة إلى الكيفيّة العنيفة ، هي تأكيد للقاعدة الفلسفية التي تطرحها الماركسية" كل تراكم كمّي يؤدي إلى تغيير نوعي "،كما أن و حدة الأضداد وصراعها موجودة في المجتمع وتطوره التاريخي كما هو الحال في علاقة الذرة بمكوناتها، كما أن نفي النفي له علاقة بذلك حيث ينتقل من خلاله الإدراك إلى مرحلة أعلى وأرقى بعد سلسلة من التحولات الفكرية وتطورها[1].

2-المادية التاريخية: وهي نتاج تطبيق المنطق الجدلي الماركسي على التطور التاريخي للمجتمع، فالماركسيون يرون بان البناء الفوقي للمجتمع نتاج للبناء التحتي، ومن هنا فان هناك علاقة بين المجتمع والاقتصاد في تطوره التاريخي، فالبناء التحتي هو مجموع العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع والبناء الفوقي هو الأخلاق والقوانين، فالبناء الفوقي للمجتمع يعكس بناءه التحتي ففي المجتمع الرأسمالي تتولد دولة تخدم مصالح الرأسمالية وتسن قوانين تخدم المصلحة الرأسمالية ومصلحة الطبقة البرجوازية داخل تلك المجتمعات.

3-**نظرية الاقتصاد السياسي:** "وهو علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي الأشياء التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الأفراد" من هنا انطلق الماركسيون بموقفهم من نظرية الاقتصاد السياسي التي تقوم بالبحث في تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، من اجل تحليل القوانين التي تتحكم بعمليات الإنتاج في المجتمعات وتوزيع الخبرات المادية للمجتمع البشري خلال مراحل تطور هذا المجتمع وفق تطوره التاريخي الجدلي.

[1] متيكس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 40.

وقد تناول كارل ماركس المضمون الطبقي للديمقراطية البرجوازية، وابرز نواقصها بالنسبة للجماهير العاملة، فماركس لم يعتبر تلك الديمقراطية مزيفة، بل اعتبرها ديمقراطية حقيقة رغم نواقصها كما أنها تعتبر تقدم مهم في تاريخ الإنسانية، وقد ارتبط الطرح الماركسي للديمقراطية بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واعتبر أن الملكية الخاصة لتلك الوسائل هي من أفرغت الديمقراطية من مضمونها ومحتواها الحقيقي بالنسبة للجماهير الكادحة.

وقد أكدت الماركسية على أهمية الطرح الاشتراكي وعلى الاشتراكية وهي تلك المرحلة التي أدت إلى الانتقال بالنظام الاقتصادي والاجتماعي من مقولة " دعه يعمل دعه يمر" إلى نظام الرقابة الحكومية لتأكيد مبدأ الديمقراطية التي تحتاج إلى المساواة، والتي لن تتحقق(أي الديمقراطية) إلا من خلال الاشتراكية والرقابة الحكومية على وسائل الإنتاج والاقتصاد فعملية انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يتطلب قيام طبقة البروليتاريا برسالتها الحتمية وهي ضرورة إحداث التحول الاجتماعي في تاريخ العالم من خلال الثورة على الدولة والتي تعتبرها الماركسية أداة قمع ، وبالتالي تحول الثورة الدولة من " البرجوازية " ، إلى دولة " البروليتاريا[1] "

يقول ماركس: " إن انتصار البروليتاريا على البرجوازية، يعني أيضا التغلب على جميع النزاعات العرقية والصناعية التي تولد العداوة بين الشعوب في الوقت الراهن، ولذلك فان انتصار البروليتاريا على البرجوازية يعتبر في آن معاً الإشارة لتحرر كافة الأمم المظلومة[2]. "

من خلال الطرح السابق لموقف وفكر كارل ماركس نرى أن الديمقراطية الماركسية تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع من خلال التركيز على المجتمع ككل في كافة الأنشطة والمجالات الاجتماعية، و منها المُلكية العامة لوسائل الإنتاج، فمن خلال مُلكية المجتمع لوسائل الإنتاج تختفي الفوارق الاقتصادية وتسود المساواة بين الجميع فالاشتراكية نمط من التنظيم الاجتماعي تزول في ظله جميع الحواجز والعوائق التي تمنع تطور العلاقات الإنسانية وتذوب فيها الفوارق بين المستويات الاجتماعية، وتقوم على تنظيم الموارد وتحقيق تكافؤ الفرص عن طريق رفع الحد الأدنى للمعيشة مع خفض الحد الأعلى تدريجياً من اجل تقليل الفوارق

[1] بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد11 الصادر في افريل 2006، ص 26.

[2] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، دار الفكر العربي، مصر، 2010، ص 53.

والطبقية بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: أشكال الديمقراطية:

1- الديمقراطية المباشرة:

وهي اقدم صور للديمقراطية واقربها الى الديمقراطية الحقيقية، حيث يمارس فيها الشعب الحكم بنفسهِ من غير وسيط في كل مجالات الحكم ، وفي ظل هذا الوضع فلا تكون هناك مجالس نيابية، ولا يطبق هذا النظام الا عندما يكون عدد السكان محدوداً ، ولذلك لم يعد هذا النظام موجودا في وقتنا المعاصر، وقد وجدت قديماً في اثينا ، حيث كان المواطنون يتمتعون بالمساواة السياسية ، في ظل دولة المدينة الصغيرة، ولا يطبق مفهوم المواطنة على الجميع بل مقتصراً على الاحرار من الرجال البالغين فقط ،اما الاطفال والنساء والعبيد فلا حق لهم بالمواطنة وحقوقها.[1]

ويعدّ النظام السياسي في (أثينا) ذا طبيعة شعبية في حماية السيادة، حيث ظهرت افكار تؤكد على ضرورة الاجهزة الجماعية، قال بعض الباحثين :(ان أفضل وسيلة للحد من تجاوزات السلطة هي في وضع تلك السلطة تحت رقابة وسيطرة أجهزة جماعية)، وقد ظهرت في أثينا التي سماها بعض المؤرخين والباحثين بانها (بطلة الديمقراطية في جميع مدن الاغريق)، ثلاث اجهزة سياسية هي:

أ- **جمعية الشعب** : وتضم من تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للمشاركة السياسية، وهي ان يكون مواطناً أثينياً (لا مقيماً)، ومن ابوين أثينيين، وحراً ذكراً، ويبلغ العشرين من عمره ، وتمثل هذه الجمعية في المفهوم العام(السلطة التشريعية)، وهي جمعية شعب المدينة، واتسمت بشكلها الدستوري ، وتمتعها بجميع السلطات في الدولة، يتولون تصريف الشؤون التي تخص الوظيفة التشريعية المتجسدة في اقرار القوانين والمعاهدات والضرائب، ويعينون القضاة، ويراقبون اعمال مجلس الخمسمائة، ولها حق نفي أي مواطن يهدد وجوده الأمن والاستقرار خارج أثينا لفترة عشر سنوات، يظهر من ملامح نظام الجمعية ان السلطة تخضع لرقابة مباشرة من قبل المواطنين، وان السلطة الفعلية هي سلطة الشعب أي الديمقراطية.

ب- **المجلس العام (مجلس الخمسمائة):** ويتكون من خمسمائة عضو يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة، يمثلون قبائل أثينا العشر، يتم انتخابهم عن طريق القرعة أو الانتخاب، مدة عضوية المجلس سنة واحدة لكثرة

[1] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 57.

عددهم، ويختارون رئيساً لأثينا من بينهم، وللمجلس مهام خاصة، منها تهيئة ما يعرض على مجلس الشعب وتنفيذ قراراته، والرقابة على السياسة الخارجية، والاهتمام بالإدارة.[1]

ج- المحاكم: وتعتبر جهاز للرقابة الشعبية، وأساس الحكم الديمقراطي في أثينا، يبلغ عدد اعضاءها (150 الى 201) عضواً من الذكور البالغين الثلاثين من العمر، يتم اختيارهم بالانتخاب عن طريق الهيئات المحلية، وللمحاكم سلطة تماثل سلطة الجمعية العامة.

2- الديمقراطية غير المباشرة

وهي صورة توفيقية بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، حيث توجد هيئه نيابية وفي نفس الوقت يحتفظ الشعب لنفسه ببعض السلطات يمارسها بغير وسيط، حيث تأخذ من الديمقراطية المباشرة بعض مظاهرها التي تعتمد على ممارسة الشعب للسيادة بدون وسيط، وتعتمد ايضاً على بعض مظاهر الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على تفويض حق ممارسة السيادة الى نواب أو هيئة نيابية تمثل الشعب وتضطلع بمهام الحكم نيابة عنه.

وفيها الشعب يختار من ينوب عنه لكي يمارس السلطة، فالشعب يبقى مصدرا للسلطة غير انه لا يمارس السلطة بنفسه بل يفوض السلطة الى حاكم يختارونه من بينهم، وهذا هو النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين او نواباً لمدة معينة من السنين لكن لا يستطيع الناخبون محاسبة النائب الى حين انتهاء فترة نيابته.[2]

3- الديمقراطية شبه المباشرة:

في الديمقراطية شبه المباشرة العلاقة تبقى قائمة بين جمهور الناخبين وبين الشخص الذي انتخبوه، ويستطيع الناخبون ازالة النائب واجراء انتخاب اخر للنيابة عنهم، وهذا النوع مطبق في سويسرا وبعض الولايات الاميركية، وتوجد وسيلة اخرى في الديمقراطية غير المباشرة هو الانتخاب وهو الوسيلة العظمى في انتخاب الافراد، ممكن ان يطرح على جمهور الناخبين مباشرة مشروع قانون وابداء الرأي بكلمة"نعم او لا" ، فاذا قالوا نعم يكون القانون بدون ان يمر على المجلس التشريعي، ويعتبر من وسائل تولي السلطة والقبض عليها من الوسائل الاربع وهي:

[1] شناف لزمد عمر، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مفاهيم وتطبيقات، دار المنصورة، مصر،2015، ص 36.

[2] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 60.

1-الوراثة.

2 -الاختيار الذاتي.

3 -الاستيلاء.

4 -الانتخاب.

حيث يعتبر الانتخاب من اهم الوسائل على تولي السلطة في الوقت الحاضر، وارتبط الانتخاب ارتباطا عضويا بالديمقراطية وظهر الانتخاب عندما ظهرت الديمقراطية لان الشعب يختار شخصا لكي يمارس السلطة نيابة عن المجتمع.

4- الديمقراطية الشعبية Popular Democracy

تطلق هذه التسمية على نظام الحكم في الدول الخاضعة للنفوذ الشيوعي كالنظام القائم في الاتحاد السوفيتي سابقا ودول المعسكر الاشتراكي السابقة، وتعد الديمقراطيات الغربية هذا النظام غير ديمقراطي لان اساليبه لا تتفق والمقاييس الاساسية التي تقرها الديمقراطيات، فالتعبير عن ارادة الشعب يجرى على اساس نظام معقد مفروض من داخل اعلى قيادة حزبية او جهة حكومية واحدة بحيث تقيد حرية الاختيار لدى المواطن وحرية تأييده او رفضه لحزب دون اخر.[1]

5- الديمقراطية الوسيطة Mediatory Demcracy

النظام الذي من شأن تعدد الاحزاب السياسية فيه منع المواطنين من اختيار رئيس الحكومة عن طريق الانتخابات البرلمانية، بل يعتمد هذا الاختيار على الاتصالات التي تتم بين كبار رجال السياسة.

6- الديمقراطية التفويضية:

تقوم على انتخاب رئيس ما لشخصه، أو قائد قومي يفوّض للقيام بمهمة تولي السلطة لحراسة الامة، ويظهر هذا النظام في الدول المتحولة للديمقراطية حديثاً، ويحدث هذا من قبل احزاب او جماعات ضعيفة ومشتتة ليس لها وسائل فعالة في تمثيل المصالح العامة، الامر الذي يحصر السلطة أو يفوضها لدائرة واحدة، وخير مثال على ذلك الرئيس الارجنتيني (مينما) من أبرز الرؤساء الذين انتخبوا بطريقة الديمقراطية التفويضية وهناك ديمقراطية الاغلبية، وديمقراطية الكثرة، والديمقراطية الاجتماعية، وغيرها.

[1] متيكس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 44.

المطلب الثالث : التحول الديمقراطي .

تعد عملية التحول الديمقراطي ظاهرة تستدعي الكثير من البحث والمجهودات العلمية الدقيقة وذلك راجع إلى تشعب وتعقيد المفهوم وغموضه في بعض الأحيان الأخرى وهو من أكثر المواضيع المطروحة في مجال العلوم السياسية للدراسة.

حيث زاد الاهتمام بمفهوم التحول الديمقراطي خاصة بعد الموجة التي استهدفت البلدان العربية، حيث لم يعد هذا المفهوم يقتصر على الدول الغربية، بل هي ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة التعسف والاستبداد

وقد اتجهت الدول العربية إلى عملية التحول الديمقراطي بفعل أسباب و دوافع مختلفة منها الداخلية و أخرى خارجية، هذه الدوافع و الأسباب دفعت بها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من اجل إنقاذ الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور و حفاظا على بقائها وهيمنتها وتارة أخرى قامت بإدخال إصلاحات على مستوى هياكلها لضمان الاستمرار ،جعلتها في تبعية للدول الكبرى التي فرضت عليها التحول إلى الديمقراطية و في بعض الأحيان أجبرتها القوى المعارضة على التحول.

من بين تعريفات التحول الديمقراطي: " فهو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها". [1]

في تعريف آخر له : " هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة و الهوية و التنمية"[2] أي إنتهاج الديمقراطية كأسلوب للممارسة الأنشطة كما يعرفه تشالز:" التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي تتبناه النظامويسميه التغيير السياسي للنظم".[3]

---

[1] - هشام مادريد: آليات و عوامل التحول الديمقراطي نقلا من الرابط montada 30 dzjustgoo.com/t 1202 topic- تاريخ النشر 2020/04/16.تم الاطلاع عليه 2020/05/25. ص 20.

[2] - بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد11 الصادر في افريل 2006، ص 23

[3] - عربي بومدين، بوزيدي يحي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية، دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 23.

التحول الديمقراطي هو :" عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية و محاولة كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع."

إذن التحول الديمقراطي مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية والجماعية ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية والانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي وهي مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدامات عنيفة.

تعتبر مرحلة التحول الديمقراطي المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة نزع عائم نظام سياسي سابق، تأسيس نظام سياسي لاحق في سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل نظام سلطوي وظهور نظام بديل له، وقد تولد هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى.

يعرف صامويل هنتنغتون: هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية.....وهو مسلسل تطوري يتم مرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية و لا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح .[1]

في سياق تعريف التحول الديمقراطي فهناك مصطلحات مرتبطة بهذا المفهوم لا بد من التطرق إليها من اجل التفرقة بينهما ونجد من بين هذه المصلحات المرتبطة بالتحول الديمقراطي ما يلي:

التحول الديمقراطي والليبرالية :

هذه الأخيرة هي التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعي داخل النظام السلطوي و هي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها للتحـول الديمقراطي وإن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فهو يتجاوز هذه الحدود إلى إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[2] ، و الحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، بناءا على ماسبق فان الليبرالية محدودة المجال و تخص الحريات الفردية

[1] - بلعور مصطفى : التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

[2] - محمود محمد السيد – مفهوم الإصلاح السياسي- منتدى الحوار المتمدن العدد 33، تاريخ النشر2015/03/17. ،تم الاطلاع عليه يوم 2020/05/20- مأخوذ عن موقعhttp//wwwahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=285494

والجماعية ، بينما التحول الديمقراطي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

كما انه لا يحدث التحول اللبيرالي تزامنا مع التحول الديمقراطي لان الحكام يسمحوا بالتحول اللبيرالي لزيادة شرعيتهم في حين لا يغيرون في هيكل السلطة وعليه فان التحول الليبيرالي قد يؤدي إلى التحول الديمقراطي من خلال المطالبة بالحقوق.

مسارات وعوائق التحول الديمقراطي:

يقصد بالمسارات أو أنماط التحول الديمقراطي الأشكال أو الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، حيث تتميز هذه المراحل و المسارات بالصعوبة ولكل حالة من التحول مسارها ومراحلها أو خصائصها المستقلة و هنا يتم التمييز بين أربعة مسارات للتحول الديمقراطي التي تتراوح ما بين السلم و العنف، كما إن هذه المسارات قد تعترضها عوائق تحول دون نجاح عملية التحول الديمقراطي.

أولا – التحول من أعلى :

هو تحول تقوم به القيادة السياسية و هو يحدث داخل النظام القائم و هذا عندما تخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها كلفة الانفتاح و التحول الديمقراطي اقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية.[1]

حيث يكون التحول الديمقراطي من أعلى أي من قبل النخبة الحاكمة عبر مراحل متعددة و متداخلة تبدأ من الانتقال الديمقراطي و في هذه الحالة يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة على حساب المعارضة. حيث أن التحول من أعلى يسميه البعض " منحة الديمقراطية" بمعنى السلطة تمنح للشعب الحق في ممارسة الديمقراطية و يحدث ذلك عند علم السلطة أو النخبة الحاكمة بوجود تصدع أو انشقاق في نظام الحكم و بدأت تتزايد حدته و إن العنف بين الجماهير على وشك الوقوع فهنا تمنح للشعب بعض الإصلاحات أو أنها تعده بذلك و هذه الطريقة إما أن تكون رغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة لإبعاد ما تتوقع حدوثه و بذلك تمنح نفسها مدة كافية من أجل التواصل في السلطة و هيمنتها .

إذن التحول من أعلى هو تحول تقوده و تهندسه القيادة الحاكمة أو السياسية، أي انه يكون داخل النظام القائم في الدولة .

[1] مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات ، مرجع سابق ص 22.

في شان هذا التحول أي التحول من أعلى لا بد من التمييز بين التحول الذي يكون منطرف القيادة السياسية المدنية[1] تقوده القوى الاجتماعية و السياسية و الدولية المعنية من خلال اتخاذجملة من الإجراءت التي تهدف إحداث تغيير جذري على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والخطاب الأيديولوجي .

أما المبادرة التي تقودها القيادة العسكرية الحاكمة في التحول من أعلى [2] هو القيام بتصحيح الأخطاء التي دفعتهم إلى تولي السلطة ليتنازلوا عليها فيما بعد مع الاحتفاظ لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة لذلك. و من أمثلة ذلك الانقلاب [3]الذي قام به الجنرال " محمد فال" في موريتانيا ضد الرئيس معاوية ولد سيد الطايع الذي هو بدوره جاء إلى السلطة عن طريق الانقلاب ، وجرت انتخابات تخلى الانقلابيون العسكريون طواعية عن السلطة لكن مسلسل الانقلابات بقي مستمرا في موريتانيا حيث قاموا العسكريون بانقلاب أطاح برئيس منتخب وقد وعد العسكريون بتصحيح الأخطاء و التوجه نحو مسار الديمقراطي.

هذا يعني أن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أو عسكريون هم من يقومون بإنهاء النظام و تحويله إلى نظام ديمقراطي، حيث توالت و تنوعت التجارب لهذا النوع من التحول و من أمثلته في إفريقيا : مبادرة الرئيس المصري " أنور السادات" للانفتاح السياسي ومبادرة الرئيس الزائيري " موبوتو" بالتحول للتخلص من الضغوطات على حكمه.

ثانيا– التحول من أسفل :

أي يكون التحول من خلال الشعب الذي يفرض تحولا ديمقراطيا بعد فترة من العنف و أحيانا الصراع و يحدث ذلك عند تصاعد قوى النفوذ المعارضة و انهيار النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها و بعدها انهيار النظام السلطوي.

حيث يكون التحول مفروضا من طرف الشعب بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع بالانضمام لصفوف المعارضة فترتفع الاحتجاجات و

[1] - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات ، مرجع سابق ص 22.

[2] - المرجع نفسه، ص 23.

[3] - –عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مكتبة الأدب، مصر، 2004، ص 53.

الانتفاضات و يبدأ العنف بين الطرفين و من أمثلة هذا النوع من التحول هو إجبار الرئيس " جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة الضغوطات الشعبية في الفلبين.

إن التحول من خلال الشعب هو التعبير عن رفضهم للأوضاع القائمة عن طريق الاحتجاجات و الإضرابات غير المنظمة و يتم عن طريق شكلين مختلفين:

الأولى تكون نتيجة تكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية بحيث تجبر النظام على تقديم تنازلات تفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي.[1]

الثانية عن طريق التحول الديمقراطي الذي تقوده قوى المعارضة على اثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية في غالب الأحيان يكون لتأسيس نظام جديد[2] وهنا يكون اختلال في القوى الحاكمة لصالح المعارضة.

ثالثا–التحول من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة و المعارضة :

يكون ذلك من خلال اتفاق بينهما و مفاوضات و مساومات تجد النخبة الحاكمة نفسها غير قادرة على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية و من جهة ثانية توجد القوى المعارضة نفسها غير قادرة على إطاحة النظام، لهذا يبقى الحل هو التفاوض.[3]

يحدث هذا النوع من التحول من خلال حوار مثمر بين قادة النظام السلطوي و القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة و ذلك رغبة في الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين لإنهاء النظام السلطوي و الإحلال محله بالنظام الديمقراطي.

يحدث هذا النوع من التحول من خلال حوار مثمر بين قادة النظام السلطوي و القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة و ذلك رغبة في الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين لإنهاء النظام السلطوي و الإحلال محله بالنظام الديمقراطي.

---

[1] - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات ، مرجع سابق ص 25.

[2] - حرمل جبريل صالح علي: ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات تاريخ النشر 2016/07/10 الموقع WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW ARTASP? AID=35528 تاريخ الاطلاع 2020/04/19، ص

[4] - محمود محمد السيد – مفهوم الإصلاح السياسي،مرجع سابق، ص 05.

[3] - حرمل جبريل صالح علي ،المرجع السابق.

أما عن العوامل التي تدفع بالسلطة الحاكمة إلى الدخول في حوار وتفاوض مع القوى المعارضة لها هو تخوفها من فقدانها لمنصبها او تزايد الضغوط الخارجية عليها، في حين أن الطرفالثاني فيدفعه إلى هذا الإجراء فهو فقدانها للقوة الكافية للإطاحة بهذا النظام القائم قوة.

بمعنى آخر إن التفاوض من خلال الشعب يكون على أرضية اتفاق بين الطرفين أي القوى المعارضة و القوى الحاكمة عبر المفاوضات و المساومات بينهما و بذلك لوجود توازن نسبي بينهما في القوة ، حيث أن القوة الحاكمة تقتنع أنها غير قادرة على الدخول في صراعات مع القوى المعارضة ما يفقدها هيمنتها و سلطتها و تزايد الضغوطات عليها داخليا و خارجيا مما يجعلها غير قادة على الاستمرار في سياساتها المنغلقة، في حين أن القوى المعارضة بدورها غير قادرة على الإطاحة بالنظام السلطوي و تجد سوى التفاوض هو الحل الأنسب.

ويسمي " صامويل هنتغتون" هذا النوع من التحول " بالتحول الاحلالي" يحدث عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة و ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و التأسيس للنظام الديمقراطي.

إن التفاوض الذي تقدم عليه كلا الطرفين يكون نتاجه التوقيع على اتفاق أو ميثاق يحفظ حقوق الطرفين و عدم الإضرار ببعضهما البعض [1]أحيانا يكون الاتفاق غير مكتوب من خلال التفاهم بين الطرفين على الالتزام بما اتفقا عليه و قد يكون التفاوض بين القيادة العسكرية والمدنية كما قد يكون بين الأحزاب السياسية وأيضا بين أجهزة الدولة و رجال الأعمال و الاتحادات العمالية لاحترام الحقوق و إعادة توزيع المنافع .

ومن أمثلة هذا التحول ما حدث في الجزائر بالانتقال إلى التعددية الحزبية عقب الاحتجاجات العنيفة، أيضا حالة جنوب إفريقيا حيث جرى التفاوض بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية بين الرئيس " دوكليراك" والمؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة " نيسلون مونديلا ."

رابعا- :التحول من خلال التدخل الأجنبي (العسكري الخارج):

يكون ذلك نتيجة صراعات حروب بسبب رفض النظام الحاكم للتغيير وضعف القوى المعارضة على الإطاحة به، ولا يكون سوى التدخل الأجنبي العسكري الخارجي للإطاحة به و هذا ما حدث في العراق بالتدخل الأمريكي سنة 2003 تحت ذريعة الإطاحة بالنظام الدكتاتوري أو التدخل لأسباب إنسانية.

[1] - ابو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل التغيرات الحالية –الثورات و الانتفاضات ، مأخوذ عن الرابط www.m.ahewar.org.s :، تم الاصطلاع عليه2014/09/10، ص 3

هذا النوع الرابع من مسارات التحول الديمقراطي تحدث عنه " صامويل" و يرى النظام الحاكم الرافض للتغيير والمستمر في سياسته القمعية عندما لا يجد من يرضعه و يقف ضده تتولى القوى الخارجية ذلك عن طريق التدخل و هذا ما قامت به الولايات المتحدة في كل من جرينادا و بنما [1]، في ثمانينات القرن الماضي ،أو عن طريق تحالف مجموعة من الدول ما حدث ضد العراق سنة 2003.

يكون التدخل الخارجي الأجنبي لذرائع و أسباب مختلفة منها ما يدعونه بإنهاء النظام الديكتاتوري و التدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة الخ، غالبا ما يكون الهدف الأسمى بالنسبة لها هو التدخل للإطاحة بالنظام الديكتاتوري و قيام النظام الديمقراطي غير أن أطماعها هي التي حركتها و إن كان التدخل الأجنبي نجح في حالات مثل اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلا انه فشل في حالات أخرى مثل العراق.

هكذا فان التحول الديمقراطي مر بمسارات متعددة و معقدة و تشهد تداخلا بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة و قد أثبتت التجارب أن التحول الذي يكون عن طريق السلم من خلال مبادرة السلطة الحاكمة أو من خلال التفاوض بين الحكم و المعارضة أو بعيدا عن الإطاحة بالنظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية غالبا ما يكون اقرب بدرجة كبيرة من الديمقراطية و فرص أفضل لاستمرار و ترسيخ النظام الديمقراطي الناشيء[2].

بينما فان التحول العنيف يقود إلى قلة نسبة الاستمرار و ربما يكون مساره التردي للأوضاع المختلفة و دخول البلاد في صراع أو حرب أهلية.

إما التدخل الأجنبي فلكل حالة من حالاته في النجاح أو الفشل أسبابه و خصائصه وليس التدخل العسكري الأجنبي وحده بل هناك المؤسسات المالية التي تقدم الإعانات و المساعدات المالية في حين أنها تشكل ورقة ضغط على هذه الدول من اجل تحريكها نحو الديمقراطية اللبيرالية والاقتصادية والسياسية.

عند الحديث عن مراحل التحول الديمقراطي التي ذكرنا في شانها سابقا أنها مترابطة ومتماسكة مع مساراته ، فان التحول الديمقراطي هو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية وما تتيحه من معارضة للنظام الحاكم وحرية تشكيل أحزاب أو تنظيمات أو جمعيات دون اللجوء إلى العنف عندها نكون أمام التحول الديمقراطي السلمي، فالدول قد تشترك في وصفها بالتحول الديمقراطي إلا أنها تختلف فيما بينها في درجة

[1] - – تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوطي، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، طبعة أولى. المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 17.

[2] - متيكس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 75.

التحول وشدته ودرجة الإيمان بجدواه ومدى الاستمرارية أو التراجع في الديمقراطية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بمن كان له زمام المبادرة في إجراء عملية التحول الديمقراطي .

إن التحول الديمقراطي[1] يمر بعدة مراحل، والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعياً. أما البعض الآخر إن التحول الديمقراطي لا بد له أن يمر بثلاث مراحل أساسية بدايتها الاستمرار و التأهب لوجود صراعات سياسية و اجتماعية إلى حد ضعف السيطرة للحكم الحاكم المتسلط و بقاء نظام الحكم الديمقراطي، بينما المرحلة الثانية ظهور إجماع حول التغير و تحديد المطالب وصولا إلى إرساء مجموعة من القواعد و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية و تنمي الثقافة السياسية و الديمقراطية.

أما فليب شمبيتر و جليرمو اودنيل ميزا بين مرحلتين هما: مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية و مرحلة التحول الديمقراطية [2] ، في حين أن دانكورت روستو ميز بين أربعة مراحل، الأولى مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية، الثانية بروز صراع عنيف أو مسالم بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ،الثالثة مرحلة القرار السياسي و أخيرا مرحلة مستقبـــل الديمقراطية .

المطلب الرابع : الترسيخ الديمقراطي .

عملية الترسيخ الديمقراطي هي المرحلة التي تعقب عملية التحول الديمقراطي، فالترسيخ الديمقراطي هو الغاية المرجوة من تطبيق آليات الانتقال والتحول الديمقراطي، تلك الغاية المتمثلة في وحدة الاقتناع العام لدى كافة المواطنين بأن التمسك بقيم الديمقراطية الحقيقية هي الضمان الوحيد لتحقيق تطلعاتهم، وعدم جواز الالتفاف على تلك القيم بأية حجة أو تبريرات، ومهما كانت الظروف والتحديات التي تواجهها .

[1] - عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق، ص 70.

[2] - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 53.

وعليه ترسيخ الديمقراطية هو ليست شعارات أو عبارات في النصوص والمؤتمرات، وإنما هو مطلب ضروري وهام لاستقرار البلد وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي تسعى له الشعوب الطامحة والمتمدنة.

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي.

وقد أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الفقهاء، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمؤسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ.

وعموما يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن أن تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي، عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، وأن تجنب ذلك سيتحقق حتما من خلال عملية الترسيخ وأهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد عملية الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.[1]

ولقد أكد في هذا الصدد بعض الفقهاء أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما يكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى. وأن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.

ويظهر بذلك أن المسألة الأولى المهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تتمثل أساسا في اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها العملية السياسية أولا، واقتناعهم كخطوة ثانية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ونبذ كل ما يمكن إعاقة أدائه. مما سيدفع بالتأكيد كخطوة ثالثة باتجاه خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا من الشرعية السياسية، وترتقي بالأداء السياسي وتضمن احترام التنوع المجتمعي وتعمل على تمثيله.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق، ص 72.

إن ترسيخ وتعزيز الديمقراطية يتطلب توافر واحترام مجموعة من الآليات التنظيمية، تتعلق أولى هذه الآليات بالنظام الحزبي، والثانية بالنظام السياسي، أما الثالثة فتتعلق بالنظام القانوني.

1- الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي:

يقصد بهذه الآلية تكريس التعدد التنظيمي المفتوح، بما يعنيه من حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، فهو يعتبر أحد عناصر المفهوم الديمقراطي في ظل التطورات الراهنة، إذ تتضمن عملية التحول الديمقراطي تحولا من صيغة سياسية لا حزبية أو تقوم على حزب واحد، إلى نظام حزبي تعددي له القدرة على إرساء نظام سياسي ديمقراطي أكثر استقرارا وفعالية .[1]

وتشكل الأحزاب السياسية كمؤسسات حيوية عناصر مهمة وضرورية للعملية الديمقراطية يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم آلية أي نظام سياسي وإدراك عمله، حتى قيل أن أي نظام سياسي ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه، ولا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، لما تلعبه من دور مهم في تنمية الرأي العام، والتعبير عنه في القضايا الرئيسية كوسيط بين الفرد والدولة، إلى جانب دورها الأساسي في الارتقاء بالديمقراطية. ويبقى بناء نظام ديمقراطي تعددي والخروج من الرؤية الأحادية وتعلم استيعاب التعددية التنظيمية السياسية والفكرية، أحد أهم مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي. فالتعددية في جوهرها هي إقرار بالحرية والاختلاف، والتعايش السلمي على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، واستيعاب الأحزاب السياسية التي تلعب دورا في تعزيز الديمقراطية .[2]

وعليه إن الحديث عن التنظيم الحزبي في الجزائر، ودوره في الحياة السياسية ومدى مساهمته في إرساء الديمقراطية، سوف يكون على مرحلتين: الأولى تميزت باحتكار الحياة السياسية من طرف تنظيم حزبي وحيد هو جبهة التحرير الوطني، أما الثانية فتتعلق بفترة الانفتاح السياسي والتعددية.

[1] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 81.

[2] تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوطي، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 66.

أولا: مرحلة الأحادية الحزبية:

بعد الاستقلال قامت السلطة في الجزائر بمنع قيام أحزاب سياسية معارضة استنادا للمادة 23 من دستور 1963، وتأكد ذلك بمرسوم 14 أوت 1963 حيث أصبحت بموجبهما جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد المخول بممارسة العمل السياسي والحزبي.

وقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1988 سيطرة الدولة على المجتمع، لأن وجود دولة وطنية تغترف شرعيتها ومبادئها العقائدية من الإيديولوجية الوطنية، لم يكن ليسمح ببروز أي استقلالية خارج هياكل مؤسساتها الرسمية، ما ساهم كثيرا في خنق الحياة السياسية، وحال دون بروز التعدد الحزبي التنظيمي المفتوح رغم تعدد تيارات الحركة الوطنية آنذاك .

فتحقيق هدف بناء الدولة والوحدة الوطنية يتطلب توحد كل الجهود والقوى، وهو ما يترتب عنه محو التعددية بمؤسساتها كالأحزاب السياسية وإخضاعها مباشرة للسلطة، مع الإبقاء على حزب وحيد هو جبهة التحرير الوطني، وتعطيل الحريات السياسية وفي مقدمتها حرية الرأي وتكوين الأحزاب السياسية، اللتان تعتبران معيارين أساسيين للديمقراطية.

ذلك أنه لم يتم التوجه بعد الاستقلال نحو تجسيد الديمقراطية ميدانيا، مع أن النضال من أجل تجسيدها ومبادئها لم يكن وليد الساعة، بل له امتداداته عبر تاريخ الحركة الوطنية قبل الثورة وأثناءها وحتى بعد الاستقلال، حيث أخذت الدولة اسم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[1]

وعليه بالرغم إذن من تأكيد العديد على أهمية ودور التعدد الحزبي والتنظيمي، كأداة لتفعيل وتجسيد النظام الديمقراطي، واعتبارها من أسس الديمقراطية، إلا أن النخبة الحاكمة التي قادت النضال الوطني في الجزائر، رأت في التعددية الحزبية خطرا على الوحدة الوطنية، الشيء الذي أدى إلى ترك المسألة الديمقراطية جانبا حتى تدعم هذه الوحدة .

[1] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 81.

وهو ما نجم عنه ترك التعددية الحزبية أو بالأحرى تجاهل تعددية الحركة الوطنية، وإعطاء مصداقية للحزب الواحد لإحداث تنمية سياسية اقتصادية واجتماعية في البلاد، وبناء الأمة في مرحلة ما بعد الاستقلال.[1]

ثانيا: مرحلة التعددية الحزبية

شكلت المرحلة من 1989 إلى 1992 مرحلة انفتاح النظام بكل معنى الكلمة، كانت بمثابة انتقالية من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية والحزبية، منحت فرصة لكافة الحساسيات السياسية الموجودة كي تنتظم في مؤسسات سياسية، كانت بدايتها عبارة عن جمعيات ذات طابع سياسي .

وبذلك مكن الدستور الجزائري لسنة 1989 دخول عهد جديد يتسم بالديمقراطية والتعددية واحترام الحريات، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 40 على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" وجاء قانون الجمعيات السياسية رقم 11/89 ، ليضمن التنظيم والتسيير الأحسن لهذه الحياة، حيث نصت المادة 02 منه على "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور، جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا، وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية". وبعد الأزمة التي عرفتها البلاد عقب توقيف المسار الانتخابي في 1992 بحجة حماية الدولة ونظامها الجمهوري والديمقراطية الفتية، ودخولها مرحلة انتقالية مسيرة بمؤسسات انتقالية.

كانت العودة مرة ثانية إلى الحياة الحزبية، لكن هذه المرة بنص دستوري جديد تمثل في المادة 42من دستور 1996، نصت على حق تشكيل الأحزاب السياسية، وتوجه النظام السياسي على إثره قدما نحو الانفتاح السياسي، الذي تجسد ميدانيا بإقرار التعدد الحزبي والتنظيمي المفتوح بنصوص دستورية وأخرى قانونية تنظيمية، وظهرت العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المختلفة.

2- الآلية المتعلقة بالنظام السياسي

هذه الآلية يمكن من خلالها إرساء نظام ديمقراطي وترسيخه؛ وهي تتعلق بعملية التداول على السلطة السياسية عبر انتخابات حرة تنافسية، ما يتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها. بمعنى آلية صعود قوى سياسية من

[1] ثائر مطلق عياصرة، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009- 2011، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد 43. ملحق 4، الاردن، 2016، ص 21.

المعارضة إلى السلطة، ونزول أخرى من السلطة لأنها غير قابلة للامتلاك بقدر ما هي قابلة للتداول. وتتطلب مسألة التداول على السلطة من الدولة ونظامها السياسي انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة بشكل سلس وحضاري، في إطار تقاليد التداول من دون صدمات نفسية وسياسية.

فالتداول على السلطة هو الركيزة الأساسية في بناء النظام الديمقراطي، الذي يتطلب توفر مجموعة من الشروط يمكن حصرها في التعددية الحزبية، الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، والاتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية في ظل احترام الأقلية.[1]

وبذلك سيتم التعرض لمبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية ومدى تجسده في الحياة السياسية في الجزائر، حتى يفهم كيف تم ويتم التداول على السلطة فيها من خلال:

أولا: تجربة التداول على السلطة في مرحلة الأحادية:

إن الحديث عن التداول على السلطة بالجزائر، يهدف أساسا إلى معرفة مدى وجود تداول فعلي على السلطة، وهل يمكن أن نسميه تداولا على السلطة أم استيلاء عليها. وعند محاولة استقراء أهم المحطات التاريخية للتداول على السلطة في الجزائر بعد الاستقلال، يمكن القول:

• أن تولي السلطة بإقرار الدستور كان يتم عن طريق تقديم الجبهة مرشحا واحدا للرئاسة، يتم إجراء استفتاء شعبي عليه وتجدد مدة رئاسته كل خمس سنوات .

• كان تركيز السلطة في المؤسسة التنفيذية المسيرة للدولة والحزب، أين تتجسد وحدة القيادة والتوجيه في شخص رئيسها الذي هو رئيس الجمهورية، فهو مفتاح ممارسة السلطة يجمع قانونيا وواقعيا في شخصه الشرعية الثورية والدستورية، حيث يمنحه التمثيل الحزبي الشرعية الثورية يضعه على قمة الحزب، أما التمثيل الانتخابي فيمنحه الشرعية الدستورية ويضعه على قمة الدولة.[2]

[1] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 82.

[2] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 23.

• كان التداول على السلطة يتم دون توفر أهم شروطه المتمثلة في التعددية الحزبية والانتخابات التعددية؛ نظرا لسيطرة الحزب الواحد طوال هذه الفترة على الساحة السياسية دستوريا وقانونيا.

• فيما يخص الآلية أو الوسيلة التي يتم بها التداول السلمي على السلطة، المتمثلة أساسا في الانتخابات الدورية يمكن القول أن الجزائر لم تعرف هذه الآلية، وما كان معمول به هو تعيين الرئيس أو اقتراحه من طرف الحزب الواحد آنذاك، ثم الاستفتاء عليه من طرف الشعب.

إن الحديث إذن عن مبدأ التداول على السلطة في الفترة السابقة لإقرار التعددية واتجاه الجزائر نحو الديمقراطية، لا يجعلنا نجزم بوجود تداول سلمي حقيقي على السلطة بين تيارات سياسية مختلفة أو انتقالها من نخبة لأخرى، نظرا لعدم توفر أحد أهم شروط التداول المتمثل في التعددية الحزبية، التي تم حظرها بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعويضها بالحزب الواحد، ما يعني عدم وجود خيارات وبرامج تنافسية متعددة.[1]

ثانيا: تجربة التداول على السلطة في مرحلة التعددية السياسية

تبدأ هذه المرحلة مع الإصلاحات التي أقرها الرئيس الشاذلي بن جديد، بعد الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر في الخامس من أكتوبر 1988، حيث تمت المصادقة على دستور 23 فيفري 1989، الذي تبنى رسميا في مادته 40 مبدأ التعددية الحزبية، بإقرار حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. ويعد هذا التغيير منعطفا قانونيا جذريا أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر، مشكلا بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلا.

تعتبر الانتخابات المحلية التي عرفتها الجزائر في 10 جوان 1990 أول امتحان للتجربة الديمقراطية الناشئة، جاءت لتضع مبادئ دستور 23 فيفري 1989 على محك التجربة بإعطاء الشعب حرية اختيار ممثليه؛ حيث شكلت بالفعل أول تداول على السلطة على المستوى القاعدي بطريقة ديمقراطية حرة، سمحت بفوز لأكبر حزب معارض آنذاك هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

[1] عبد القادر دردور، العنف السياسي في الجزائر وازمة التحول الديمقراطي، دار الامان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 42.

ثم تم تنظيم انتخابات تشريعية أسفرت نتائجها عن فوز ساحق وغير متوقع للجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا، مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية، و 16 مقعدا لصالح جبهة التحرير الوطني.[1]

اعتبرت هذه الانتخابات الخطوة الأولى نحو تجسيد الديمقراطية بمبادئها، لكن لم يكتب لها الاكتمال بعد تدخل الجيش باسم مجلس أمن الدولة لتأجيل الدور الثاني منها، وتحول التأجيل الرسمي فيما بعد إلى إلغاء فعلي دخلت بعده الجزائر في مرحلة انتقالية.

تولى المجلس الأعلى للدولة اختصاصات رئيس الجمهورية بعد إعلان الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته، ومنحت له سلطة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان استمرارية الدولة وتنفيذ برنامج الحكومة، حتى يعود السير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري.

استمرت المرحلة الانتقالية لحين أجمع كافة الأطراف السياسية، على ضرورة العودة إلى المسار الانتخابي من جديد لإنهاء الإشكالية المؤسساتية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية، في إطار نظام سياسي جديد مبني على المبادئ الديمقراطية التي وقع عليها الإجماع، تتضمن أساسا التعددية السياسية، وحرية الصحافة والحريات الأساسية الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، ومبدأ التداول على السلطة عن طريق الاقتراع العام . ولقد تأكدت العودة فعلا من خلال أول انتخابات رئاسية تعددية عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، اعتبرت أنها أول انتخابات تعددية ضمت أربع مرشحين، فسحت المجال لأول مرة لمرشح إسلامي هو السيد محفوظ نحناح، وانتهت بفوز الرئيس اليمين زروال.

بعد هذه الانتخابات وفي ظل استمرار الأزمة الأمنية، أعلن الرئيس زروال عن تقليص عهدته الانتخابية في 11 ديسمبر 1998 وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة، اعتبرت خطوة أو إجراء لابد منه من أجل تزويد الجزائريين بفرص جديدة لتكريس مبادئ الديمقراطية، بما فيها المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة. وبالفعل بدأ التحضير لهذه الانتخابات، التي دخل سباقها سبعة مرشحين أغلبهم– باستثناء السيد عبد الله جاب الله– جاؤوا من جبهة التحرير الوطني.[2]

[1] عبد القادر دردور، العنف السياسي في الجزائر وازمة التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

ورغم انسحاب ستة مرشحين من هذه الانتخابات بحجة التزوير المسبق، إلا أن ذلك لم يمنع من إجراءها في موعدها المحدد، وبمرشح واحد ونسبة مشاركة وصلت إلى60.25 % حصل فيها السيد عبد العزيز بوتفليقة على73.79% الأصوات المعبر عنها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية .

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:

إن مفهوم المشاركة السياسية يندرج في إطار التعبير السياسي والشعبي وتسيير الشأن العام من قبل أطراف المجتمع سواء النساء أو الرجال، وهي أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أوالمؤسسة أو الحي ، إذ إن كل فرد من أفراد المجتمع يحق له المشاركة في العملية التنموية ، والإستفادة من ثمارها والحصول على فرص متساوية ومتكافئة ، وإن حق المشاركة السياسية للمرأة هو من أهم الحقوق لأنه يساهم في صنع القرار وإتخاذه.

ان مفهوم المشاركة يقوم على الإعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد على السواء، وعلى الإعتراف بالآخر وإعتباره متكافئاً ومتساوياً مع جميع نظرائه بصرف النظر عن الجنس او الدين او العرق او النوع الإجتماعي ، كما ان المشاركة لا بد ان تساهم في إستبعاد الصراع وتحل محله فكرة التعاون. اما في المجال السياسي تعتبر المشاركة حجر الزاوية في إعادة تركيب نظم السلطة وإتاحة الفرصة للجماعات المختلفة للمشاركة عبر آليات الديمقراطية أي الإنتخاب[1].

يتسع مفهوم المشاركة ليتضمن حدود "المشاركة الدولية" وتضيق حدود المشاركة حتى تصل الى الشراكة بين الرجل والمرأة داخل النظام الأسري. وينتظم هذا المنظور الجديد للمشاركة ضمن منظور حقوق الإنسان وحقوق المرأة الإنسانية والديمقراطية وبالتالي تشكل المشاركة مفهوماً إجرائياً يشكل رافعة لإعادة التوازن بين المستويات المختلفة التي يفرضها التعدد والتنوع للمجموعات المختلفة وللعلاقات ما بين النساء والرجال.

هي المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات . المشاركة السياسية هي سلوك مباشر او غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية

[1] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 85.

صنع القرار ، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه. لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب، وترتبط المشاركة السياسية بالإهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير للمواطنة ويجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق.

المطلب الثاني : اشكال ومدى المشاركة السياسية :

1- أشكال المشاركة السياسية:

يشير مفهوم المشاركة السياسية مباشرة إلى ضرورة توفر شرط المواطنة، وقد تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ وتطورت معه أشكال المشاركة السياسية، ومع أن هذا المفهوم قد تطور في أوروبا، إلا أن الغرب استفاد في ذلك من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني وكذلك من فقه الشريعة الإسلامية الذي أكد على مبدأ المساواة. [1]

وترجع البداية الأولى لتطور مفهوم المواطنة باعتبار أنها تشير إلى عضوية المجتمع المحلي أو المشاركة فيه، وعلى هذا النحو نجد أن الأشكال المختلفة للمجتمعات السياسية يمكن أن تتضمن أشكالا مختلفة من المواطنة وتختلف أشكال المشاركة السياسية بين مجتمع وآخر وكذلك داخل المجتمع نفسه، من زمن إلى آخر، وضمن نظام سياسي معين وغيره من الأنظمة، ويعتمد ذلك على شروط معينة مثل مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام .كما تخضع عملية المشاركة لمستويات أربعة تختلف باختلاف المجتمع والمرحلة التي يعيشها هذا المجتمع من الحياة السياسية ومدى اقترابها من الديمقراطية، وهذه المستويات هي :

أولا :وهو ممارس و النشاط السياسي ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط الهامة مثل :عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات

[1] محمد الامين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 14.

الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوى المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ثانيا :المهتمون بالنشاط السياسي :ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ثالثا :الهامشيون في العمل السياسي :ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

رابعا :المتطرفون سياسياً :وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف . والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف. [1]

أما عملية المشاركة السياسية فتمر بأربعة مراحل هي:

أولا :مرحلة الاهتمام السياسي :ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية .حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاته م أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ثانيا :مرحلة المعرفة السياسية :والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلى أو الوطني مثل أعضاء المجلس البلدي وأعضاء المجلس التشريعي ونواب الدائرة الانتخابية مثلا.

[1] سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار القارئ العربي، القاهرة، 2000، ص 36.

ثالثا :مرحلة التصويت السياسي :ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت. [1]

رابعا :مرحلة المطالب السياسية :وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية .

وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحاً وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية، واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم، وبعبارة أخرى أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.

2 –مدى المشاركة السياسية:

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي فكريا ومادياً واجتماعياً الذي يسود في المجتمع .ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية .وفى بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر.

كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي .فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة، كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف، وذلك لوجودهم في مواقع أكثر قربا إلى مواقع صنع القرار، وأكثر تعرضا للتأثر المباشر بالقرار السياسي من سكان الريف، وحتى عندما يكون الريف ساحة لممارسة نوع من المشاركة السياسية، فإن قرب هذه الساحة من المواقع الرئيسة لصنع القرار يؤثر

[1] محمد الامين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مرجع سابق، 15.

بشكل حاسم في حجم ومدى هذه المشاركة وفعاليتها واتساعها، ويمكن اعتبار قضية المشاركة الواسعة نسبيا في النضال ضد جدار الفصل العنصري.[1]

وبالطبع هذه الخصائص ليست ثابتة ولا تشكل قاعدة عامة .فمثلاً رجل ينتمي للطبقة العاملة قد لا يحظى بتعليم عال بعد الدراسة الثانوية، ولكنه من المحتمل أن ينتمي لنقابة عمالية، وبالمثل سيدة تنتمي للطبقة الوسطى قد تكون حظيت بقسط من التعليم بعد المرحلة الثانوية، غير أنها لا تنتمي إلى نقابة عمالية، وفى كلتا الحالتين تكون هذه السمات متعارضة ومن الصعب تشكيل نمط معين يوضح الأهمية النسبية لكل منهما . وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط القوية يكونون أكثر احتمالاً للمشاركة في السياسة. وعموماً، فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة وهى نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

المطلب الثالث : قنوات ودوافع الشراكة السياسية:

1- قنوات المشاركة

وإذا أردنا تحديد القنوات التي يقوم المواطن من خلالها بالمشاركة السياسية فهي كما يلي:

-**المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات:** وينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه. ورغم كل مظاهر الديمقراطية والشفافية التي تبدو في مثل هذه المشاركة إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة، أهمها قدرة المجتمع على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تحول الممثل إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي انتخبه. [2]

[1] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، مرجع سابق، ص 45.

[2] سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 71.

-**المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي:** حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا وللحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق قانون أو إجراء معين، لكن الملاحظ أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لإجراء تعديلات جوهرية على بعض مواد الدستور الرئيسية التي يجد النظام السياسي نفسه عاجزا عن إجرائها عبرالطرق الديمقراطية العادية داخل البرلمان مثلا، ويمكن لاستفتاءات الأنظمة العربية الهادفة لتعيين رئيس دولة أو تمديد ولايته بما يتناقض ونصوص وروح الدستور أن تكون أمثلة على هذا النوع من الاستغلال المدمّر لشكل من أشكال المشاركة السياسية على مستوى شعبي واسع.

-**المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي:** حيث يمنح للمواطنين -في حالات محددة دستوريا -حق الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان وخلال فترة محددة، لكن هذا الشكل لا زال بعيد التحقيق في مجتمعاتنا العربية عموما نتيجة عوامل كثيرة مثل ضعف الوعي السياسي وغياب التأطير الحقيقي للجماهير بشكل يعبر عن موقفها الحقيقي تجاه قضية معينة بغض النظر عن اختلافاتها السياسية الأخرى.

-**المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي:** حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تكون قانوناً، ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية.

المشاركة ن طريق المطالبة بإعادة الانتخاب حين يعبر المواطنون عن اعتراضهم على انتخاب بعض النواب أو مسئولين عموميين إذا ظهر الشك في نزاهتهم مثلا ويتم ذلك من خلال الإجراءات القضائية القانونية المباشرة[1].

-**المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط:** مثل ممارسة حق الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية، أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها، وهذا النوع الأخير يلجأ إليه في حال إغلاق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى، ويعتبر هذا الشكل من أشد أشكال المشاركة خطورة وخطرا، حيث أنه قد يمثل في حالات معينة رفضا شعبيا كاملا لوجود نظام سياسي معين أو سعيا لتغيير هذا النظام برمته عبر حركة شعبية واسعة ذات أشكال نضالية مختلفة ومتدرجة في تصاعدها .وهذا الشكل من المشاركة يتطلب وجود منظمات مجتمع مدني قوية إلى جانب تشكيلات سياسية حزبية تلتقي على قاسم مشترك واحد، ولو كان تكتيكيا مرحليا، من اجل خوض معركة معينة وضمن مرحلة معينة، يغلب أن

[1] عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.، ص 55.

يكون فيها النظام السياسي القائم قد وصل إلى منعطف حاسم في مجرى حياته وحياة المجتمع بأسره، ومن أمثلة ذلك ظاهرة الثورات الشعبية في رومانيا ضد الرئيس" شاوشيسكو"، والثورة البرتقالية في أوكرانيا، أو حركة تضامن للإطاحة بالحكم الشيوعي في بولندا في أواخر ثمانينات القرن الماضي، رغم أن جميع هذه الأمثلة أثبتت في النهاية أن كثيرا من القوى المحركة لها كانت تعمل بتنسيق معين مع قوى خارجية معادية للأنظمة ولأسباب خاصة بمصالحها يقبل مصالح الشعوب المعنية[1].

-**المشاركة عن طريق جماعات الضغط:** وذلك عندما لا تكون القنوات الرسمية للمشاركة فاعلة أو مجدية أو مؤثرة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مجموعات الضغط هذه، ورغم تسترها تحت غطاء المشاركة إلا أن كثيراً من جماعات الضغط المذكورة تكون ممثلة لشريحة محدودة العدد واسعة النفوذ اقتصادياً وسياسياً، ويكون نشاطها ملتزما إلى حد كبير بمصالح هذه الشريحة تحديدا، مثل مجموعات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية وأصحاب شركات صنع الأسلحة في العديد من الدول الأوروبية التي تدافع عبر الضغط الشديد عن مصالحها الاقتصادية ودون النظر للأساليب والوسائل_ لو كانت تلك الوسائل قائمة على إفساد الأنظمة السياسية المحلية أو الأجنبية ذات العلاقة، ومن أمثلة نشاط مجموعات الضغط هذه حادثة شركات صنع الأسلحة البريطانية وقضايا الرشاوى التي قدمت لبعض المتنفذين في دول الشرق الأوسط وما مارسته هذه المجموعة من ضغط على الحكومة البريطانية لإغلاق الملف ومنع نشر القضية بذريعة عدم الرغبة بتهديد العلاقات مع بعض الدول الصديقة[2].

-**المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:** كالجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الثقافية والدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة، ورغم أهمية هذا الشكل من المشاركة، إلا أنه لا زال عاجزا ومتخلفا في عاملنا العربي نتيجة لضعف أو غياب تنظيمات المجتمع المدني وعجزها عن خلق حالة من الالتفاف الجماهيري الشامل أو القطاعي الواسع حول برامجها ومواقفها.

المشاركة عن طريق الأحزاب التي تعتبر من ركائز الأنظمة الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية التي تمنح النظام السياسي صبغته الديمقراطية، وحجر الزاوية في تأطير وتفعيل المشاركة الشعبية السياسية.

---

[1] عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 56.

[2] بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دار الأفاق، الجزائر، 2003، ص 70.

2-دوافع المشاركة السياسية

تتعلق المشاركة السياسية بكيفية تأثير الأفكار والمفاهيم والقيم السائدة اجتماعيا في العملية السياسية وعملية صنع القرار، سواء من خلال العلاقة المباشرة بالحكم، أو من خلال المؤسسات الوسيطة، ولهذا فإن المجتمع حين يفرز شكل النظام السياسي بطريقة أو بأخرى، إنما يقوم من خلال قيمه بتحديد نوع السلطة السياسية ونوع المشاركة في صنع القرار.

إن ثقافة المشاركة السياسة، ثقافة مهمة في تحديد علاقة الحكم مع المجتمع، أي أنه كلما كان الحكم أكثر إشراكا للمجتمع وأفراده ومؤسساته في عملية صنع القرار، كلما كان أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على تكييف نفسه مع حاجات المجتمع، وكلما كانت ثقافة المجتمع السياسية ناقدة ومستعدة للمشاركة السياسية، كلما كان الحكم حساسا للرأي العام.[1]

ولا شك أن المشاركة السياسية واجب وطني على كل البالغين العاقلين، لكن هذا وحده لا يحقق المشاركة السياسية الفعالة، لأن المشاركة عمل إرادي قبل كل شيء، ويمكن أن نجمل دوافع المشاركة السياسية على النحو التالي:

-**الدوافع النفسية:** حيث يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر على اتخاذ موقف في موضوع سياسي هام، ويحتاج هذا الدافع لمواطن يتمتع بتربية سياسية وطنية بعيدة عن المصالح الذاتية الضيقة، إلى جانب الإحساس الكبير بمسؤولية وطنية شاملة.

-**المشاركة كتعبير عن وعي سياسي:** حيث يربط المواطن هنا بين الحقوق التي يحصل عليها كونه جزءا من المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع.

-**المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب محددة:** قد تكون مطالب نقابية أو سياسية أو اجتماعية، ويظهر مثل هذا النمط من المشاركة في حالات اصطفاف فئة أو شريحة معينة من المجتمع خلف ممثليها في نزاع مهني أو سياسي محدد، مثل التزام عمال قطاع معين بإضراب تعلنه نقابتهم من أجل تحقيق مكاسب

[1] علي الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية -في الواقع العربي وتحديات القرن الجديد-، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن، 1999، ص 19.

معينة للعاملين في القطاع أو الاستجابة الشعبية لنداء تصدره قوى سياسية معينة من أجل تعزيز موقفها في نزاع تخوضه ضد السلطة السياسية الحاكمة، مثل الدعوة لإضراب عام أو عصيان مدني لتحقيق مطالب محددة. [1]

-**المشاركة بدوافع عرقية أو دينية:** ويظهر مثل هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية حيث يسعى أفراد هذه الجماعات لإظهار فكرهم القومي أو الديني، وهذا النوع من المشاركة يمثل في كثير من الحالات دليلا على وجود دولة متعددة القوميات أو الديانات والمذاهب، وإلى وجود درجة معينة من التناقض أو عدم الانسجام بينها بحيث تقوم كل قومية أو طائفة منها بتشكيل جسم سياسي أو مذهبي خاص بها ويدافع عن مصالحها أمام القوى الأخرى والدولة معا، كما يحدث في إقليم كويبك الكندي مثلا، حيث تطور الوضع في الفترة الأخيرة إلى حد المطالبة باستقلال الإقليم والمطالبة بإعلانه كيانا سياسيا خاصا بالمنحدرين من أصول فرنسية.

-**المشاركة السياسية خوفا من السلطة:** ويظهر هذا النوع في بعض دول العالم الثالث حيث يعتبر المواطن أن المشاركة في التصويت مثلا تعتبر انصياعا لأوامر ورغبات السلطة ودرءا لخطرها.

-المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل.

-**المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع:** مثل ظهور أخطار معينة تهدد مصالح وقيم المواطن أو الدولة مثل انتشار الأفكار العنصرية أو القوى المتطرفة الأخرى واحتمال وصولها إلى السلطة.

-**المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي:** حيث لا يكون للناخب أية ميول سياسية لكنه يمارس الانتخاب انتصاراً لقريب أو أحد أفراد العشيرة أو القبيلة

[1] علي الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية –في الواقع العربي وتحديات القرن الجديد–، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الرابع: مقومات الشريك السياسي:

اكدت دراسات ان مقومات الشريك السياسي تعتمد على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على الشريك السياسي ومن بين هذه المقومات:

1- السن: يزداد اهمية العمر لكونه طريقة لتحصيل الخبرات والمعلوماتوالمعارف بصفة خاصة حيث اكدت دراسات ان دورة الحياة على زيادة المشاركة السياسية مع تقدم السن حتى تصل الذروة في منتصف العمر ثم تبدأ بالانحدار مع التقدم بالعمر بمعنى ان العلاقة بين العمر والمشاركة السياسة تاخذ شكل المنحى الجرسي فتكون طردية حتى تصل الى القمة ثم تنقلب العلاقة العكسية بعد هذه النقطة.

2- المستوى التعليمي: هناك عدد هائل من الدراسات تؤكد وجود علاقة ارتباطية بين التعليم والمشاركة السياسية حيث ترى ان للتعليم قدرة كبيرة في غر قيم الديمقراطية في نفس الشريك السياسي خاصة داخل الديمقراطية الناشئة ومن ثم الاسهام في تنئة المواطن المشارك.[1]

3-دخل الفرد: هناك علاقة بين مستوى دخل الفرد وبين مشاركته السياسية فكلما ارتفع الدخل الفردي زادت المشاركة السياسية وتفسير ذلك تمكن الفرد من شراء الكتب وغيرها من اوعية المعرفة السياسية كما تؤدي الى تنوع خبراتالفرد وتضفي نوعا من الهيبة عليه.

4-دور الاسرة: تعتبر الاسرة اول واخطر مؤسسة ينشأ من خلالها الاطفال على العديد من القيم وانماط السلوك الاجتماعي، وتؤكد دراسات على ان الاسر التي تربي اطفالها باستخدام لغة الحوار والمناقشة تنتج افراد ديهم القدرة على الانخراط السياسي والمشاركة في الشان العام.

5- المهنة: هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمهنة ويؤثر مكان المهنة على حجم المشاركة السياسية فالعامل الموجود في العاصمة يكون أقرب الى مراكز صنع واتخاذ القرار ومن ثم أكثر ميلا للمشاركة السياسيةمن العامل الموجود في المناطق النائية او الريفية كما تؤثر طببعة وخصائص المهنة على المشاركة السياسية فهناك

[1] محمد الامين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في مورتانيا، مرجع سابق، ص 59.

بعض المهن تشترط عضوية تنظيمات مهنية يمكن للفرد من خلالها ممارسة النشاط السياسي وبعض المهن الاخرى تتيح للفرد وقتا يمكن استثماره في المشاركة السياسية.[1]

[1] بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، مرجع سابق، ص 84.

الفصل الثاني:

الاحتجاجات الشعبية العربية ظروفها وأبعادها.

المبحث الأول : الاحتجاجات الشعبية العربية اندلاعها وأبعادها .

المطلب الأول: اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية .

هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة فجرها الشباب في البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت بسبب إحراق محمد البوعزيزي نفسه، رافعة شعار"أرحل "و" الشعب يريد إسقاط النظام ". أدواتها ليست عسكرية وإنما الكترونية معرفية (الانترنت والفيس بوك والتوتير والتكنولوجيا الثورية والمعرفة الرقمية)، هدفها بناء نظام سياسي متحرر من التبعية، ولكنها لم تخلو من الدماء. استطاعت الثورات العربية أو ثورات الربيع العربي في الإطاحة بأربعة أنظمة سياسية فى تونس ومصر وليبيا واليمن. فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي والتنازل عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية[1].

لا تختلف الاسباب التي فجرت ثورات الربيع العربي عن مثيلاتها في معظم الدول ، فهي أسباب خليط من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية، التي تراكمت على مدار عقود من الزمن، وجعلت الشعوب العربية فى حالة غليان وغضب مكتوم . لذلك بمجرد اشتعال شرارة البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد بتونس حدث الانفجار الهائل في المنطقة العربية ككل.

[1] – أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص 52.

المطلب الثاني : البعد الاجتماعي للاحتجاجات الشعبية العربية .

برزت شبكات التواصل الإجتماعية "تويتر" و "فيس بوك" "يوتوب" عام 2011م في الربيع العربي كعامل فاعل و محفز للتغيرات السياسية كما واكبت مختلف الحركات الإحتجاجية في العالم، و بعد ما كانت شبكات التواصل هذه ذات غايات ترفيهية و إجتماعية، صارت اليوم تلعب دورا إعلاميا و سياسيا و في هذا السياق كان موقع "فيس بوك" رائد في الميدان حيث ارتفع عدد مشتركي الموقع بشكل ملحوظ و حقق شهرة كبيرة بعد أن أصبحت صفحاته نوافذ إعلامية هبت عبرها رياح الثورة على البلدان العربية الكثيرة بل و حتى الغربية كما هو الحال في أوكرانيا.

و بحسب تقرير معهد التنبؤ الإقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط فإن أكثر من 20 مليون عربي يستخدمون شبكة التواصل الإجتماعية "فيس بوك" وعن الانترنيت كان بمثابة أرضية للمقاومة في خدمة الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية. [1]

وإن الفيس بوك لعب دورا لا يستهان به حيث سمح بالإنتشار الشامل للمعلومة الغير المراقبة مستمدة من مستخدمي الأنترنيت أنفسهم.

و من أبرز أحداث الربيع العربي و بداية من تونس يمكن تلخيص الدور الذي لعبته مواقع التواصل الإجتماعي في الإنتفاضة الشعبية في تونس بالقول أن جزء من تاريخ " ثورة الشباب" في تونس كتب على الحائط الإفتراضي لموقع فيس بوك لأن نظام زين العابدين بن علي يحكم بقبضة جميع الإتصالات الإلكترونية و يضيق على الصحفيين و الإعلاميين، و منع المراسلين المحليين والأجانب من السفر إلى سيدي بوزيد لتغطية الأحداث وكان الإعلام التونسي يصف الأحداث بأعمال إرهابية مخربة، و قد حاولت السلطات حجب المعلومات .

فمع القمع و التضييق الإعلامي الذي كان يعيشه التونسيون كان البديل شبكة الأنترنيت وبالتحديد الفيس بوك الذي تمكن من خلاله الشعب التونسي الإلتفاف على الرقابة و على التعتيم الإعلامي و سمحت للكثيرين بنقل كم هائل من المعلومات من صور و فيديو إلى العالم وإلى التونسيين عبر موقع فيس بوك وعبر الانترنيت مما ساعد في إقناع التونسيين بأن الوقت قد حان للإنتفاضة و التحرك للخروج إلى الشارع والإنضمام إلى الشباب

[1] حسن رضا أحمد، ثورات الربيع العربي من منظور اقليمي ودولي، مجلة شؤون عربية، 2013، ص 47.

في ثورتهم، و ما حدث في تونس حدث في مصر و في جميع دول الربيع وفي هذا السياق يقول الأستاذ الطيب بوتيفالت:" إن القنوات الفضائية لعبت دور مكبر صوت للحركات الشارع العربي، وكانت طلقت في الهواء وأحدث ضجة كبيرة و وجدتها مادة إستهلاكية مهمة، لذلك مالت حصة الأسد من المشاهدة" هذا على حسب رأيه.

و في حوار خاص أكد بوتيفارد ل iswissinfo.ch أن مبادرة تحريك الشارع إنطلق من شبكات ووسائل الإتصال الإجتماعي بل أن صحيفة لوم وند الفرنسية قالت:" إن الثورات العربية بنت الأنترنيت" مضيفا بأن ذلك " كان طبيعيا لأن وسائل الإعلام التقليدية تراجعت لصالح وسائط الإتصال الإجتماعي أو ما نسميه الإتصال الجديد"

و من هنا نستنتج أن جميع وسائل الإتصال الإجتماعي من " تويتر، فيس بوك، يوتيوب" كان لها الدور الكبير في إسقاط الأنظمة. [1]

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي للاحتجاجات الشعبية العربية .

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الهامة للإحداث الحراك العربي، فالدولة العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة، حيت تصل إلى نسب مخيفة بواقع 25 بالمئة من مجموع القوى العاملة بالرغم مم الثروات البشرية والمادية الهائمة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولا زالت الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر.

وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في معدلات النمو الاقتصادي لدول الحراك العربي إلا انه ليس المعبر الحقيقي عن قوة الاقتصاد، فالأمر يتعلق بسوء وعدم توزيع عوائد النمو وفي هذا الصدد تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن الدول العربية تحت المراتب متقدمة في مؤشرات الفساد بين دول العالم بل أن هذا التقدم يزداد عاما بعد آخر، مما يدل على عدم اتخاذ سياسات ملائمة لمحاربة الفساد على مجمل دول الربيع العربي. ومن المعروف أن آثار الفساد لا تقتصر على تداعياته المادية فقط، بل تمتد إلى خلفيات اجتماعية وأخلاقية ليخلق

[1] عصام عبد الشافعي، الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات، الباب الثاني، ملف العدد واقع ومستقبل الثورات العربية، 2015، ص 45.

نوع من الإحباط والإقصاء والسلبية وعدم تكافؤ الفرص، لينعكس ذلك على الموقف الأخلاقي للفرد والمجتمع داخل الدولة وعلى أدائها السياسي والكفاءة الإقتصادية والإستثمارية، كما تشير دراسات البنك الدولي الى ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار، ونقص وسوء التغذية ، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الاكثر فقرا في مساعدة الفئات الأكثر فقر حيث أن 34 بالمئة مم مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66 بالمئة من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم، وتدل المؤشرات الكلية السابقة على ضعف السياسات الإقتصادية والمالية والاستثمارية في معظم الدول العربية، وخاصة مهيا المتعلقة بتدعيم الجانب الاجتماعي لعملية التنمية هذا بالإضافة إلى فشل النظام الحكومي في معالجة تلك المشاكل ومعوقات النظام السياسي الذي أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة لشعور الطبقات الفقيرة بانعدام العدالة، وعدم توافر الحاجات الأساسية بالنسبة لهم والقهر الاجتماعي، وبالتالي قامت هذه الثوارت لتعبر عن رغبة المواطنين في تحقيق العدالة والحرية، وهذا ما ظهر جليا في كل من مصر وتونس.

المطلب الرابع : البعد السياسي للاحتجاجات الشعبية العربيـــة .

لم يكن الحراك العربي وليد الصدفة أو المؤامرة كما وصفت به الأنظمة العربية، وانما بسبب دوافع وتراكمات عبر الزمن، وكما ورد فإن للثورة والانتفاضات أسباب موضوعية تؤدي إلى حدوثها ، وان للحراك العربي أسبابا منطقية تؤدي إليه، ولا يمكن إغفال الإختلاف بين دول الحراك العربي من حيث طبيعة الأنظمة والتعامل مع شعوبها، ولكن هناك عوامل ودوافع عامة تشترك فيها معظم الدول العربية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1-**قانون الطوارئ وانتهاك حقوق الانسان:** دأبت الحكومات وبعض الأنظمة على العمل بقانون الطوارئ، وعلى هذا الاساس تتم الإعتقالات، ويشعر المواطن بالظلم وأنه تحت رحمة ضباط أمن الدولة وأباطرة الحكام، وبموجب هذا القانون تتوسع سلطة الشرطة، كما نجد أن الدول العربية توظف الدستور كآلية من آليات هندسة الإستبداد السياسي، ولاسيما من زاوية ضمان التجديد لمحاكم لضمان بقائه في منصبه سواء من حيث فترة

[1] نزيه سعيد أبو عوف اسلام ، تداعيات الحراك العربي على مفهوم الثورة وأثرها على التنمية السياسية في الوطن العربي، ص 39.

الحكم أو عدد مرات تولي السلطة، أو وضع شروط تعجيزية للحيلولة دون قدرة المنافس على النجاح في الإنتخابات الرئاسية. 1

2-**ضعف الاحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني:** حيث سيطرت الدولة عليها، إذ نلاحظ تعدد الأحزاب السياسية التي تسعى جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة، ولاشك تنافس الاحزاب السياسية في الدول العربية لا تسمح بتكوينها أو تسمح بتكوين احزاب صورية تفتقد الفعالية والمنافسة وبالتالي يتكون فيها رأي عام مضلل، ويبقى الحزب الوطني الحاكم محتكر للحياة السياسية في الدول العربية حيث نجد أغلبية الأحزاب تعمل لصالح الحزب الوطني وأنها لا تملك مصداقية .

وهو ما يؤدي إلى عزوف المواطن عن المشاركة في الإنتخابات* وانما التعليق عليها والذي أصبح في مواقع التواصل الإجتماعي، وهو أحد أشكال المشاركة السياسية، ومحاولة لإشراك كل المجتمع أو جله في الآليات الديمقراطية ممثلة في الإنتخابات يبقى أمر صعب جدا وشبه مستحيل، وهذا يظهر حتى في الدول التي توصف بالديمقراطيات العريقة حيث لا تتجاوز في الكثير من الاحيان نسبة المشاركة 50 بالمئة.

والخطورة في هذه الظاهرة انها اصبحت تقترن بثقافة اللامبالاة التي باتت سائدة في المجتمعات العربية والعزوف ليس عن الإنتخابات، وانما عن كل ماله علاقة بالسياسة، وان كان البعض يحمل الأنظمة السياسية مسؤولية ذلك كونها عملت على إكراه المواطن في السياسة بسبب التزوير وغلق اللعبة السياسية مما جعله يزهد في الحياة السياسية لعله المسبق بنتائج الانتخابات وحجب ثقته بالقائمين على العملية برمتها.[2]

---

[1] مالكي ألزمد ، الانفجار العربي في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت : الدركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012، ص 183.

* تتجلى ذلك في نسبة المساهمين في الحركات الإحتجاجية في المجتمع فالموجة الثورية في مصر سنة 2011 أو ما تعرف بثورة 25 يناير أثبتت التقديرات لاحقا عقب الانقلاب أنها كانت في حدود الثلاثة ملايين من بين كل الشعب الدصري، وهو ما يصطلح عليه بالأغلبية الصامتة وهي الفئة التي تكتفي بالتعليق على الأحداث دون الدساهمة فيها.

[2] عربي بومدين، بوزيدي يحي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية، دراسة في التحولات السياسية في الدنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 82.

3-غياب دولة الحق والقانون: بحيث يشيد الواقع الاجتماعي العربي المعاصر غيابا واسعا ومتزايدا لحقوق الإنسان وللقانون العادل الذي يحمي الإنسان من الانتهاكات المدنية والاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما في البلدان التي تعتمد على التسلط والديكتاتورية منهجا في الحكم، فالإنسان العربي المعاصر الذي عاش في كنف هذه الأنظمة تعرض لمختلف أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط، وعانى من مختلف ألوان التعصب وغياب الحريات العامة، إذ انه محروم من حرية إبداء الرأي والتعبير في شؤون مجتمعه ووطنه، ومكبل بقيود القمع والخوف والاستبداد.

وفي ذلك اكدت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية هذه الصورة المأساوية لواقع حقوق الإنسان في الوطن العربي في تقاريرها حيث ركزت على أن وضع الحريات الأساسية للإنسان والمواطن في بعض البلدان العربية مأساوي إلى حد كبير، فالحرية الفردية يضرب بها عرض الحائط والحريات الجماعية للإنسان لا تصان، والرقابة مفروضة، كما ان حرية التعبير لا تمارس إلا سرا وقد بين التقرير أن هجرة الكوادر والعقول العربية إلى الخارج إنما يأتي نتيجة لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه البلدان.[1]

4-القصاء والتيميش: تعتبر الدول العربية بجميع مؤسساتها هي دول إقصائية بحيث لا يساهم فيها المواطن بشكل فعال في المجالات السياسية .... ومن احد أسباب الثوارت العربية هو استمرار إقصاء المواطن العربي من كافة المجالات، وهي في الواقع أنظمة سياسية مغلقة وثابتة وتمنع اي تداول سملي للساطة وتؤسس منظورها السياسي على إقصاء المواطن من المشاركة في تدبير الشأن العام وفرض نفسيا كوصي على الشعوب المفتقرة إلي وعي سياسي وتحتاج لمن يرعاها.

وبالتالي الشعوب العربية تعيش في ظل سيادة أنظمة شمولية احتكرت السلطة وألغت مصلحة المجال العام، وألحقته بمجالها الخاص وزرع ثقافة الخوف واللامبالاة، بحيث يعتبر المواطن ان السياسة مجال محرم، وأن المجال السياسي حكر على أقلية أو نخبة مقربة من النظام تحتكر المشروعية السياسية، وتعتبر أي تدخل فيه أو إبداء الرأي مساسا بالأمن العام وأمن الدولة.

[1] شناف لزمد عمر، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مفاهيم وتطبيقات، دار المنصورة، مصر،2015، ص 19.

المبحث الثاني: أساليب التداول على السلطة في الوطن العربي قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية .

المطلب الأول : الانقلابات العسكرية ودورها في ترسيخ الدكتاتوريات العربية:

شهدت معظم الدول العربية الحديثة مجموعة متغيّرات مأساوية لأنظمة الحكم فيها خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية عند وقوع أول انقلاب في العالم العربي وكان في سوريا عام 1949 على يد رئيس الأركان آنذاك حسني الزعيم، فترددت أصداؤه في مصر حيث قامت مجموعة من الضباط الأحرار عام 1952 بانقلاب أنهى حكم أسرة محمد علي، وما لبث أن تبعه الجيش العراقي فأنهى حكم الهاشميين في انقلاب قاده عبد الكريم قاسم عام 1958، وفي العام نفسه انقلب الجيش السوداني بزعامة إبراهيم عبّود على حكومة الاستقلال المدنية لتتوالى الانقلابات التي وُصف بعضها بالأبيض والآخر بالأسود والدموي، ولكن الثابت فيها أن الجيش كان في الغالب محور التغير.[1]

لم تشهد سوريا أول انقلاب في العالم العربي فحسب بل سجّلت الرقم القياسي من حيث عدد الانقلابات فمن بين ما يربو على أربعين انقلاباً عرفتها المنطقة العربية منذ عام 1949 نجد أن نصيب سوريا منها تسعة انقلابات، تليها موريتانيا بستة انقلابات، ومن بعدها اليمن بخمسة انقلابات، ثم العراق والسودان اللذان سجّلا أربعة انقلابات لكل منهما، تبعهما لبنان وجزر القمر بثلاثة انقلابات لكل منهما، أما مصر والصومال وليبيا فقد شهدت كل منها انقلاباً واحداً خلال تلك الفترة.

وقد شكلت تلك الانقلابات العسكرية والمدنية بمجموعها منعطفات تاريخية هامة في الحياة السياسية لبلدان المنطقة، خصوصاً وأن بعضاً من رموزها ما زال يحكم حتى اليوم، بالرغم من التعقيدات السياسية الداخلية والخارجية التي تميّز هذا العصر.

[1] – مالكي أمحمد، الانفجار العربي في الابعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،2012، ص 84.

جاءت الانقلابات العسكرية والسياسية بأشكال وأعذار مختلفة. وتحوّل الانقلابيون فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس عينوا أنفسهم قادة عليها وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها.

وبعد أن كان لحسني الزعيم شرف الإعلان عن أول انقلاب في العالم العربي، قامت مجموعة من العسكريين المصريين أطلقت على نفسها لقب تنظيم الضباط الأحرار بالإعلان، صبيحة الثالث والعشرين من تموز يوليو من عام 1952، عن أسباب انقلابها على آخر وريث فعلي لسلالة محمد علي. وتوجَّه الملك فاروق، حسب الوثائق البريطانية والأمريكية، حينها بطلب المساعدة من السفارة الأمريكية، فلم تستجب؛ وفي السادس والعشرين، تنازل جلالته عن العرش ليرحل إلى إيطاليا ويموت فيها عام 1954، أطاحت أزمة مارس بالرئيس المصري محمد نجيب ليتولى جمال عبد الناصر الحكم ويبقي في السلطة الفعلية ما يقارب العقدين، حتى مماته في 28 أيلول – سبتمبر من عام 1970. وهذا هو حال نظرائه من زعماء الانقلابات في بلدان عربية أخرى؛ فالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كان ضابطاً عسكرياً فوزيراً للدفاع في حرب عام 1967، قبل أن يقود ما عرف بالحركة التصحيحية التي أتت به إلى كرسي حكم انتقل بعد موته إلى ابنه الرئيس السوري الحالي بشّار الأسد.[1]

وهذا هو أيضاً حال الانقلاب الذي قاده الرئيس الجزائري الراحل هوّاري بومدين الذي أطاح بالرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة إثر نزاعات اجتاحت مراكز القوى في الجيش وجبهة التحرير الجزائرية، تحت شعارات حماية مسيرة الثورة ومكتسباتها. وبقي هوّاري بومدين على رأس السلطة في الجزائر منذ انقلابه في 19-7-1965 حتى وافته المنية شتاء عام 1978.

وفي السودان، وصل الرئيس الأسبق جعفر النميري إلى سدة الرئاسة في 25 أيار – مايو 1969 بعد ثلاثة انقلابات توالت على السلطة دون الإمساك بزمام الحكم، وقد جاء النميري بدعم من عدة أحزاب سياسية، بين القومية واليسارية، وقام فيما بعد بالعمل تصفيتها تجنباً لانقلابها عليه، ولكنه مع ذلك سقط بانقلاب آخر مشابه، بعد 16 عاماً من الحكم.

وقد أطاح انقلاب 14 تموز – يوليو من عام 1958 بسلطة نوري السعيد والأسرة الهاشمية في العراق، ليأتي بحكومة عبد الكريم قاسم الذي لم يدم طويلاً، فسرعان ما أطاح الانقلاب البعثي بكل الرموز السياسية في

[1] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 90.

البلد ليبقى الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في السلطة ما يقرب من ثلاثة عقود توِّجت بالغزو الأمريكي الذي أخرجه منها إلى السجن.[1]

هناك انقلابات أخرى كان زعماؤها أوفر حظاً؛ فالرئيس الليبي العقيد معمر القذافي أطاح بأسرة السنوسي المالكة عام 1969 واستولى على السلطة ليبقى فيها ما يقرب من أربعة عقود؛ ويبدو أنه يُعِدّ الآن ابنه سيف الإسلام القذافي لتولي سدة الرئاسة من بعده، إثر تنفيذه شروط الأمريكيين والبريطانيين وحلفائهم.

وينطبق ذلك على ما شهدته تونس من انقلاب سلمي أبيض قام به الرئيس الحالي زين العابدين بن علي ليطيح بالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة ويتمسك بكرسي الرئاسة من بعده حتى يومنا هذا، غير مكترث بالمعارضة الداخلية والدعوات الدولية المنادية بالتغيير.

وهذا هو أيضاً حال العديد من الدول الملكية الوراثية التي شهدت هي الأخرى بضع انقلابات أطاحت بوريث عمان السلطان سعيد بن تيمور وجاءت بابنه السلطان قابوس بن سعيد وأعفت العاهل الأردني الملك طلال ليرثه ابنه الملك حسين، وربما أودت بالملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ليرثه أشقاؤه السدريين السبعة.

المطلب الثاني : الديكتاتورية العربية ودورها في تقويض العملية الديمقراطية:

تعتبر الانقلابات من الطرق الرئيسية لإقامة الدكتاتوريات الجديدة، وقد تثير الحروب الأهلية والأزمات الدولية، كما يلاحظ أن الانقلابات "كانت أكثر الوسائل شيوعًا لتغيير الحكومات" وأنه بالنسبة للدول العربية ما بعد الاستعمار أصبح الانقلاب العسكري، في الواقع، هو الطريقة المؤسسية لتغيير الحكومات. وإن أخذت تقل وتيرتها تدريجيا لعوامل متعددة.

كما يؤثر في حصولها عوامل متعددة أهمها العامل الخارجي بدعمه طرف على حساب آخر، ويؤثر في التخفيف منها عوامل متعددة على مستويات، على المستوى الشعبي: وعي الشعوب، وعلى مستوى الدولة: مدى تحقق الديمقراطية وسيادة القانون فيها.

[1] حسيب خير الدين، الحراك الشعبي العربي نحو آلية تحليلية لاسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، العدد398، ص 07.

المطلب الثالث : الأحزاب السياسية العربية ومشاركتها في العملية الديمقراطية:

تقوم الحياة الديمقراطية على آليات عمل و مؤسسات تلعب فيها الأحزاب السياسية، و الإطارات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، أو ما يسمى في أدبيات الفكر السياسي بالوسائط التقليدية، دورا أساسيا و محوريا. إذ تعمل هذه المؤسسات كمحرك لتنشيط الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية فالممارسة الديمقراطية تفقد وضوحها في غياب هذه المؤسسات التي تعمل كصمام أمان ضد استشراء الاستبداد و الفساد بأشكاله المختلفة من خلال صيانة الحقوق السياسية و الاجتماعية و المدنية و الثقافية و الدينية للمواطن و تأطيره أو تنميته فيندمج الجميع أو الأغلبية في العمل على إرساء مبادئ الديمقراطية الحقة التي تكفل للفرد حياة كريمة، آمنة ومستقرة. ويفترض في هذه المؤسسات أن تمتلك برامج ورؤية شاملة للإصلاح في مختلف الميادين تتسم بالتجدد لمواكبة مختلف التطورات التي تعرفها المجتمعات البشرية في شتى المجالات.[1]

غير أن تعثر مسيرة تجارب هذه المؤسسات في معظم الدول العربية التي مازالت شعوبها تعاني الاضطهاد السياسي، والتهميش، والتفقير، ومن غياب الحريات العامة، يمنح المشروعية في طرح السؤال حول الأسباب التي جعلت تلك التجارب المرتبطة بالوسائط السياسية ، تعجز عن تحقيق أهدافها وبلورة برامجها، و تخفق في تتويج المشروع النهضوي لبناء دولة ديمقراطية حداثية ، لتتحول ،بفعل ممارساتها وطبيعة علاقتها بالمجتمع، إلى مؤسسات فارغة معزولة عن الشارع السياسي. مما أدى إلى تعاظم حالة البرود وعدم الاستجابة وتوخي الحيطة و الحذر لدى مختلف فئات و شرائح المجتمع، و إلى نشوء حالة شبه شمولية من عدم الثقة و الرضى في معظم القوى السياسية و المدنية لأدائها الباهت، و أدوارها الغائبة، فهي لم تستجب لطموحات الشارع ولم تتناغم مع حاجياته السياسية.

[1] حسيب خير الدين، الحراك الشعبي العربي نحو آلية تحليلية لاسباب النجاح والفشل، مرجع سابق، ص 08.

وإذا كان المواطن العربي قد فقد الثقة في أنظمته السياسية التي سببت في تهميشه و إذلاله وإقصائه من الحياة العامة فإنه، بالمقابل، راهن على المؤسسات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني للحد من سلطوية النخبة الحاكمة ولتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال عملية التداول السلمي للسلطة.

المطلب الرابع: تأثير الأحزاب السياسية في ظل حكم الديكتاتوريات العربية

يعتبر البحث و التنقيب في أزمة العمل السياسي في البلاد العربية من أكثر المسائل تعقيدا وصعوبة، باعتبارها أزمة ذات أبعاد ومستويات عدة؛ متشابكة، مترابطة، ومتداخلة، فالمسألة ليست مقتصرة في جانب واحد من الحركة السياسية العربية فحسب، بل هي أزمة تتصف بالشمول حيث تطال جل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها و انتماءاتها الفكرية و الايديولوجية و تاريخها السياسي. كما أنها، أيضا، أزمة تتصف بالعمق إذ تشمل كل الأبعاد للحزب السياسي الواحد: السياسية و الفكرية والتنظيمية.

فالمتأمل لمشهد أي حزب عربي سيلاحظ أن معظم الدول العربية تعرف أشكالا مختلفة من الحياة السياسية الحزبية و أنواعا مقيدة أو حرة من التعددية الحزبية غير أن أداءها الوظيفي هزيل وغير مقنع. ولم تحقق الظاهرة الحزبية في العالم العربي المكاسب المفروض أن تتحقق في أي نظام حزبي من حيث هو نظام " يمكنه أن يساعد على تكوين بيئة ديمقراطية سليمة تسمح بإرساء تقاليد سياسية شفافة تضمن تداولا سلميا حقيقيا للسلطة، في ظل وضع آمن و مستقر، يحافظ على استمرارية الدولة من جهة، ويضمن اضطلاعها بوظائفها ومهامها الحيوية و الأساسية بكل اقتدار و فاعلية من جهة أخرى"[1] وقد أبان مسار التجربة الحزبية العربية " عن هشاشة المؤسسات الحزبية وضعف قواعدها، و أكدت من ثمة افتقارها إلى تمثيل حقيقي على مستوى القوى الشعبية"[2]، فقد فشلت الكثير من الأحزاب في تحقيق الشعارات التي رفعتها و البرامج التي وعدت بها و الطموحات

1 - الحسين الزاوي،« الأحزاب السياسية و الحراك العربي»، جريدة الخليج، 2012/03/07.

2 - المرجع نفسه.

التي رافقت تأسيسها و نشأتها. وبفعل حضورها الباهت في حياة المجتمع، و تحولها من مؤسسات تمثيلية للتأطير السياسي و التنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب؛ إلى قنوات مغلقة تغيب فيها مظاهر الشفافية و الممارسة الديمقراطية، أصبحت تستقبل وتنتج فقط نخبا لا تستحضر سوى مصالحها عبر تبرير الخطابات السائدة[1].

وقد أصبح الفاعل السياسي الحزبي يتميز" بالضعف أمام بلورة فعل سياسي منتج للتغيير و التحول[2] ، والارتكان إلى عدم الاكتراث بالمصلحة العامة، و التقوقع على المصالح السياسية الضيقة، و احتراف الانتهازية و النفاق السياسي بهدف بلوغ مقاصد نفعية شخصية وظرفية ما أدى إلى هبوط أرصدة هذه الأحزاب لدى المواطن العربي من جهة، و إلى تحولها إلى أداة طيعة في يد السلطات التي تعمل جاهدة على تشكيلها و تفريخها و الحد من حريتها و التضييق عليها بما يخدم استمرار نهجها السلطوي ويقوي شوكتها و يدعم شرعيتها ويبرر تسلطها القائم على أساليب القمع واحتكار السلطة. وفي الواقع يصعب مساءلتها كأحزاب مؤثرة في الحياة السياسية مادام حضورها موسميا و قاصرا على عملية التصويت وتأثيث المشهد السياسي بدون أن يكون لها أي تأثير قوي في الفعل السياسي[3].

كل هذا يوحي بأن الأحزاب السياسية العربية تعيش أزمة حقيقية تحول دون القيام بوظائفها في التنمية السياسية، وتعزيز الديمقراطية، وتنشيط الحياة العامة، وتحول دون تحقيق تطلعات وطموحات المواطن العربي في بناء

1- إدريس لكريني،« محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011،ص 90.

2 - محسن لحسن خوخو،" الإنتقال الديموقراطي بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، ع. 47، مارس 2002، ص 28.

3 - زين العابدين حمزاوي،« الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقاربة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي»، مجلة نوافذ، العدد الثامن و التاسع، يوليوز 2000، ص 192.

صرح الديمقراطية الذي يضمن تداولا سلميا للسلطة ويؤسس لمفهوم المصلحة العامة والمشاركة في الشأن السياسي العام.

إن المتأمل للمشهد السياسي العربي يمكنه أن يستخلص قواسم مشتركة للأنظمة السياسية العربية حيث تتميز بالاستئثار بالسلطات والاستفراد بالحكم، ومنع توفر مناخات إيجابية لحياة ديمقراطية تقوم على أسس ولها مؤسسات و آليات عمل واضحة، ويتم ذلك من خلال عملها على تهميش الأحزاب و التضييق عليها. وبالمقابل يتحول " الحزب الحاكم إلى حزب الحاكم منتقلا إلى ملكية شخصية و عائلية، في القرار والمصير، و فاتحا أبوابه لأعداد كبيرة من الأعضاء و المنتسبين الانتهازيين الباحثين عن منافع من الحكم والسلطات بدون قناعات حقيقية ببرامجه ونظرياته ومؤتمراته الخادعة والمبرمجة في دوائر خاصة وخدمة لمصالح خاصة[1]. مما نتج عنه وضع حد للمنافسة و التعددية الحزبية الحقيقية، باعتبارها إحدى اللبنات الأساسية لتنمية المشاريع السياسية والاقتصادية و الثقافية للمجتمع ، مبررة ذلك بعدم جاهزية المجتمعات العربية للممارسة الديمقراطية، فالتعدد و المنافسة السياسية لم يتطورا بعد ليكونا أساس الاختلاف السياسي.

1 - كاظم الموسوي،«الثورات العربية و الأحزاب السياسية»، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي:
http://kadhimmousawi.blogspot.com/2011/03/blog-post_28.html

الفصل الثالث :

الحراك الشعبي في الجزائر وأثره في عملية التحول الديمقراطي .

المبحث الأول : أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الجزائر .

المطلب الأول : البيئة السياسية قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 22 فيفري:

لقد عمل النظام لسنوات طويلة على عدم إرساء قواعد تداول السلطة، من خلال منع التفعيل الحقيقي للتعددية الحزبية، وعُطِّلت الأطر الوسيطة من مؤسسات سياسية وأحزاب ومجتمع مدني، على رغم وجود العشرات من الأحزاب ووسائل الإعلام، ومئات الجمعيات والمؤسسات المنتخبة (البلدية – الولائية – الوطنية). إلا إنها صارت أطرًا معطَّلة وظيفيًّا وغير مفعلة عمليًّا، ويفتقر أغلبها إلى المصداقية، وذلك بسبب تمييع الفضاء السياسي، وصار المشهد التعددي في الجزائر شكليًّا وصوريًّا فقط، كما يُسمى بديمقراطية الواجهة. [1]

أن المعطى العام لأصل الأزمة الحالية هي نتاج انسداد تام لقنوات الاتصال الموجودة بين الشعب والسلطة والذي تتحمل فيها السلطة الحالية وعدد من الأحزاب المسؤولية الكبرى المتعلقة بمخرجات هذا الحراك الشعبي كون أن النظام السياسي وبغية فرض توجهاته قام بعملتي "الشرذمة والاحتواء" للعديد من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي أفضى في نهاية المطاف إلى عزل مطالب الشعب عن قنوات الاتصال مما خلقا لنا هوة وفراغاً على مستوى مدخلات النظام السياسي وثانيا على مستوى مخرجاته بشكل لا يتوافق كليا مع مطالب الشعب، وفي السياق نفسه أدت ظاهرة ارتباط ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر بالمواعيد الانتخابية وانعدام الممارسة الديمقراطية داخل حيز الأحزاب السياسية نتيجة الممارسات الأبوية لبعض قيادي الأحزاب السياسية إلى استنساخ نفس الوجوه السياسية ونفس الخطابات الديماغوجية التي تتشابه في أطروحاتها وأولوياتها مما أدى بدوره إلى فقدان الثقة بمشروعية الأحزاب ودورها في الحياة السياسية وتشكل ذهنية لدى الفرد الجزائري مفادها أن معظم الأحزاب السياسية ما هي إلا أداة لخدمة مصالحها الشخصية، هذا المعطى العام أدى إلى خروج الملايين في شكل مظاهرات سلمية تكفر بقنوات الاتصال التقليدية وتفرض مطالبها بصورة مباشرة بعيدا كل البعد عن مجموع صيغ الديمقراطية الكلاسيكية غير المباشرة التي وضعها النظام كأداة اتصال مباشرة بالشعب (الأحزاب، المجتمع المدني، البرلمان).[2]

ثم انعدمت التنافسية السياسية، كما ضُربت عملية الانتخاب في الصميم بتقزيم المسؤول المُنتخب وإضعاف

---

[1] عصام عبد الشافعي، الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات، مرجع سابق، ص 60.

[2] ماجد أحمد الزاملي، ثورات الربيع العربي الأسباب والنتائج، الحوار المتمدن ، 2013، ص 33.

سلطته وصلاحيته، وتعظيم دور المسؤول المُعيَّن، مما أدى إلى تراجع مصداقية المجالس المنتخبة محليًّا ووطنيًّا. ثم زاد من تعقيد العملية تدخل المال السياسي، الذي أوصل الكثير من رجال المال إلى البرلمان بحثًا عن الحصانة والامتيازات، فسرعان ما آلت إلى بعضهم السلطة حتى في تعيين وزراء في الحكومات. كما تميز المشهد السياسي بغياب رئيس الجمهورية –الذي يملك صلاحيات دستورية واسعة جدًّا– بسبب المرض، منذ العام 2013م.

وكان ترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة 2014م –لا سيما لحظة تأدية اليمين الدستوري بعد فوزه– مُهينًا ويبعث على الاحتقان للشعب الجزائري. كيف لا وهم يشاهدون أمامهم رئيسًا عاجزًا عن الحركة والنطق؟ ومع مرور الوقت، صار جليًّا للجزائريين أنهم يشعرون بشغور منصب الرئيس، مع العلم أن البعض منهم عارض العهدة الرابعة في الشارع، فقُمعوا وجرى التصدي لهم بقوة. وصارت هناك فواعل داخل النظام هي التي تحكم في غياب الرئيس، وتستعمل صلاحياته الدستورية، وكان الحفاظ على بقاء بوتفليقة في الواجهة هدفًا، كونه يُعد توافق مجموعةٍ من المصالح وفواعل النظام، وهذا ما كان دافعًا قويًّا وراء ترشيحه لعهدة خامسة، والتي بدورها خلقت ترددًا كبيرًا وانقسامًا واضحًا داخل النظام نفسه.[1]

المطلب الثاني: الاحتجاجات الشعبية في الجزائر ظروفها وخصوصيتها:

شهدت الجزائر حركات احتجاجية عارمة اندلعت شرارتها الأولى يوم الجمعة 22 فبراير 2019، مست كامل التراب الجزائري ضد ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة، ولكن سرعان ما انتقلت إلى المطالبة برحيل كل من في النظام بعد تقديم الرئيس السابق لاستقالته، والحقيقة أن هذه الاحتجاجات جاءت نتيجة عدة أسباب تراكمت على مر السنين، شهد خلالها الشعب الجزائري وخاصة فئة الشباب تهميش في مختلف القطاعات .

فالحراك الشعبي الجزائري انطلق بصفة غير منظمة واتخذ الشكل السلمي رمزا له، جمع ما بين أشخاص ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة، توحدت ارادتهم على العمل المشترك من أجل أهداف محددة عبروا عنها من خلال استخدام حقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي، شمل هذا الحراك إضرابات ومظاهرات ومسيرات

[1] فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر ؟ وإذا استمر إلى متى؟ وهل يحقق ما فشلت فيه الحركات السابقة؟ رأي اليوم. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2019/04/26. متاح في الموقع الالكتروني التالي:
https://www. Raialyoum.com/index.php

وتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات التي مازالت مستمرة إلى غاية اليوم بتغطية أمنية واسعة ،وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيس ي للمتظاهرين هو (أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام) .

ويختلف هذا الحراك عن غيره من حالات الاضطراب التي قد يعرفها النظام السياس ي، فهويختلف عن الثورة التي تعتبر حركة تغيير مفاجئ وعنيف، تؤدي في آخر المطاف إلى إقامة نظام جديديختلف اختلافا جذريا عن سابقه.[1]

كما يختلف عن التحركات الفئوية والطائفية التي يكون الهدف منها تحقيق مطالب خاصة، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى التفاف الفئات الأخرى حولها، وغالبا ما يتم قمع تلك التحركات أو يتم الاستجابة لبعض مطالبها من غير أن يؤثر ذلك على النظام السياس ي ونخبه الحاكمة .

ويختلف عن الانقلاب الذي يكون مصدره السلطة الحاكمة نفسها عندما يستأثر الرئيس مثلا بالسلطة ويقص ي الهيئات الأخرى خارج الأطر الشرعية ويفرض نفسه رئيسا مدى الحياة أو يتح ول إلى ملك، كما قد يقود الانقلاب الجيش أو فئة منه تتعدى على السلطة السياسية الحاكمة وتستولي على الحكم، دون نية القطع مع النظام السياس ي السابق إن على مستوى النهج الدستوري أو الاجتماعي أو الاقتصادي فالهدف الرئيس لقادة الانقلاب هو الاستئثار بالسلطة.

خصائصه:

1-خصوصية المظاهرات الجزائرية؛ فأحد أهم النقاط التي تجعل ما يحدث في الجزائر مختلفاً، هي "التعريف النظري" المعتمد، سواء من قبل المتظاهرين أو النظام، فقد تمّت تسميته منذ البدء بـ "الحراك الشعبي"؛ حيث اتفق الطرفان المتعارضان بشكل تلقائي، على هذا الوصف، على عكس دول "الربيع العربي"، التي وقعت في

[1] – طلال عتريس، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي – دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية. ط1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين ألمانيا، 2019، ص 13.

فخّ التعريف المزدوج بين "ثورة"، كما يسميها المتظاهرون، وتوصيفات متفاوتة تنفي صفة الثورة عنها من قبل الأنظمة.

في الجزائر؛ لم ينزع المتظاهرون نحو تضخيم فعلهم، لدرجة وصفه بالثورة، وذلك عائد لعدة اعتبارات تاريخية، تتعلق بقدسية المفهوم (الثورة) في الذاكرة الجمعية للجزائريين، وارتباطه بالثورة التحريرية ضدّ المستعمر الفرنسي (1962/1954)، التي ما تزال منظومتها السياسية والثقافية والمجتمعية راسخة تحكم وتضبط المفهوم العام للدولة، حكومةً ومعارضة، إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بطبيعة الحراك نفسه، الذي قام في بدايته لتحقيق أهداف بعينها، قد لا يكون "مفهوم الثورة "مناسباً للوصف[1]!

كما لم تجد أجهزة ومؤسسات النظام غضاضة في تقبل واستخدام التعريف، الذي أطلقه الشارع، في تناولها ومحاولات معالجتها للأزمة[2].

2-انطلق الحراك الجزائري في بدايته متقشفاً، ليس في الوصف فحسب؛ بل أيضاً في المطالب؛ حيث بدت الجمعة الأولى 22 فيفري تحمل مطلباً رئيسياً واحداً؛ هو سحب ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة! فيما قامت معظم المظاهرات في دول الربيع العربي محملة بآمال وأحلام كبرى تتعلق بإسقاط النظام، وبناء أنظمة جديدة على قواعد الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ...إلخ

3- تحديد الهدف الرئيس والموضوعي المتعلق بسحب ترشح بوتفليقة، قد سمح للعامة بالتفاعل مع دعوات التظاهر، منذ الجمعة الأولى؛ حيث نزلت أعداد غفيرة رأت أنّ المطلب موضوعي، وقابل للتحقق، سيما أنّه لم ينزع نحو الغلو والمطالبات المسرفة في الأحلام، كما أنّ موضوعية المطلب وتقشفه قد وضعا "النظام" في موقف حرج، إلى جانب تضاعف الأعداد في الجمعة التالية، فلم يكن أمامه إلا التجاوب بشكل عملي؛ حيث تم سحب ترشح بوتفليقة مع إعلان "خريطة طريق"، تتضمن تأجيل موعد الانتخابات لفترة لاحقة، والتبشير بندوة وطنية تشرك الجميع، وتشرف على تعديل الدستور، وتشكيل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في موعد تحدده "الندوة الوطنية"، وذلك لضمان الانتقال السلس والسلمي للسلطة (بحسب الخريطة التي اقترحها الرئيس)؛ هذا الاقتراح الرسمي، وإن لم يجد تجاوباً من قبل "الشارع الثوري"، الذي بدا أنه انتقل لسقف آخر من المطالب،

[1] فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر؟...، مرجع سابق، ص 22.

[2] طلال عتريس، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 14.

فإنه يعد سابقة في عرف الأنظمة العربية، منذ بداية الربيع العربي، سواء في توقيته المبكر (أسبوعان بعد الحراك)، أو في إيجابية التعاطي النسبي، سواء في الإجراءات أو الخطاب.

4- بدت المظاهرات الجزائرية بمنتهى السلمية المطلوبة، فلم تسجل مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، إلا في حدود ضيقة ونادرة؛ حيث التزم المتظاهرون بمسار حراكهم، وسلميته، ولم يقدموا على عمليات إحراق المقرات، أو الهجوم على هيئات نظامية، أو رشق قوات الأمن، بل صابروا على مطالبهم وشعاراتهم وأهازيجهم دون النزوع نحو العنف، أو الاستفزاز، كما التزمت الشرطة بحماية المتظاهرين، وتنفيذ خططها الأمنية الخاصة بحماية الأرواح والمنشآت العامة والخاصة، ولم تطلق النار، كما لم تسجل حالة وفاة واحدة طوال الجُمعات الماضية[1].

5- بدا "الحراك الجزائري" مجتمعياً مستقلاً، بعيداً عن التأطير والأدلجة؛ حيث تم رفض معظم رموز الأحزاب السياسية، حتى المعارضة منها، من المشاركة في التظاهرات أو محاولة أدلجتها، أو تطويعها، (تم طرد عدد من قادة الأحزاب والمرشحين المحتملين للرئاسة من الساحات)، على عكس مظاهرات الربيع العربي التي كانت تحتفي بانضمام أيّ أحزاب وفعاليات سياسية، وترى ذلك ضمانة أكيدة لانتصارها!

في المقابل، غاب في "الحراك الجزائري" أيّ تأطير فعلي، من قبيل "ائتلافات شباب الثورة وتنسيقيات الثورة، ...إلخ"، وبدا الحراك أفقياً يسير دون رموز أو رؤوس معروفة، يمكنها التحدث أو التفاوض باسمه، للدرجة التي لم يجد "المفوض غير الرسمي" لبوتفليقة (المبعوث الأممي السابق الأخضر الإبراهيمي) طرفاً يتفاوض معه باسم الحراك! وما تزال هذه المسألة هي العقدة في الأزمة، وهي ربما نقطة الضعف والقوة في آن واحد! فمن جهة يمثل غياب ممثلين للحراك ضمانة أكيدة لانتفاء إمكانية وقوع صفقات على حساب الحراك، ومن جهة أخرى قد يعد انعدام ممثلين، ونخب تمثل الحراك، تقود مسيرته، وتستشرف مآلاته نقطة ضعفه، كما هي نقطة قوته تماماً!

6- انتزع الحراك الجزائري، بيسر وقوة، اعتراف كافة أطياف العمل السياسي، بما في ذلك مؤسسة الرئاسة، والجيش، وحتى أحزاب الموالاة التي رشحت بوتفليقة للرئاسة، بما في ذلك الحزبان الحاكمان (جبهة التحرير

[1] بوحنيفة قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 02.

الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي)؛ اللذان أعلنا دعمهما للحراك الشعبي، رغم أنّهما المتسببان في خلق الأزمة عبر دعم ترشّح بوتفليقة، وهي النقطة التي أفاضت الكأس، فيما بقيت الأحزاب الحاكمة في دول "الربيع" تدافع عن خيارات الأنظمة إلى آخر لحظة، وتقوم بحملات تخوين المتظاهرين، حتى بعد سقوط أنظمتها.

7- تمكّن "الحراك الجزائري" حتى اللحظة من الإفلات من تأثير تيارات "الإسلام السياسي" الذي وقعت في فخه معظم ثورات "الربيع العربي"، وبدا حراكاً مدنياً ديمقراطياً، يرفض التدجين، وقد لوحظ القدر الكبير من الحساسية التي أبداها منتسبوه حيال بعض المحاولات اليائسة التي قام بها بعض المحسوبين على هذا التيار في الخارج، منهم المصري، وجدي غنيم، الذي نال حملات ردّ واسعة من شباب الحراك الجزائري، لمجرد تفكيره في إسداء نصائح غير مرغوب بها، تهدف إلى تطويع الحراك لصالح تياره الإخواني[1].

وبذات القدر نال عزمي بشارة هجوماً كبيراً من قبل منتسبي الحراك، عندما حاول جاهداً هو الآخر تطويع الحراك وتدجينه لصالح الجهات التي يعمل لها.[2]

المطلب الثالث : المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية في الجزائر :

أخذ الحراك الشعبي الجزائري طابعا سياسيا من خلال إعطائه الأولوية للمطالب السياسية على المطالب الأخرى، خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، فالمتتبع للاحتجاجات سيلاحظ أن شعار رفض ترشح الرئيس الحالي لولاية خامسة ورحيل كل من في النظام اتخذو حيزا كبيرا ضمن الشعارات المرفوعة.

وعلى الرغم من أن الحراك شارك فيه المعلم والأستاذ والطالب والطبيب والمحامي والتاجر...، إلا أن سياسية مطالبه لم تتغبر، فانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي، متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلى مطلب واحد هو تغيير النظام الحاكم جذريا.

استمر الحراك الشعبي الجزائري بسلميته واتحاده وأهدافه حتى تتحقق مطالبه، ولم يتوقف عند ح د رفضه للعهدة الخامسة التي كانت من بين الأسباب الرئيسية لخروجه الشارع، فرفع من مطالبه لتطال رحيل كل من في النظام. وعلى الرغم من تحقيق أولى المطالب التي خرج من أجلها وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه لولاية خامسة، وكذلك تأجيل الانتخابات الرئاسية، وإجراء تعديلات حكومية أقيل بموجبها الوزير الأول وعين

[1] حسيب خير الدين، الحراك الشعبي العربي نحو آلية تحليلية لاسباب النجاح والفشل، مرجع سابق، ص 08.

[2] بوحنيفة قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مرجع سابق، ص 02.

بديلا له، وإعفاء رئيس الهيئة الوطنية العليا لمراقبة ا لانتخابات وأعضاءها من مهماتهم، وإطلاق ندوة وطنية جامعة مستقلة تكون بمنزلة هيئة لإجراء تعديلات دستورية تجري بعدها انتخابات رئاسية، إلا أن الحراك الشعبي الجزائري ظل مستمرا.

فكل هذه الاجراءات التي اتخذها الرئيس أدت إلى غياب الثقة بقدرة الحكومة، كما أن جميع الشخصيات التي تم تعيينها من أجل الاشراف على المرحلة الانتقالية تعد من رجالات النظام السابق في حين لم تضم الترتيبات الجديدة أيا من قيادات المعارضة. وبناء عليه، اعتبر المحتجون أن قرارات الرئيسليست سوى مناورة لإطالة عمر النظام، والتحضير لخلافة الرئيس بأحد رجالات النظام الآخرين، ماتسبب في استمرارية الاحتجاجات مطالبة بتغييرات جذرية وضمانات بعدم الالتفاف على مطالب الجماهير ، هذا ولم يتوقف الحراك حتى بعد تقديم الرئيس لاستقالته في 2 أفريل 2019، وتعيين رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة تطبيقا للمادة 102 من الدستور.[1]

إن مطالب الحراك الجزائري وأهدافه وشعاراته لا تهم فئة بعينها بقدر ما تسعى إلى تجاوز وضع قديم تتضرر منه أغلب الفئات الاجتماعية، فالمحتجون الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة خرجوا في 22 فبراير بداية من أجل المطالبة بعدم ترشح الرئيس لفترة رئاسية خامسة، فالمتظاهرون اتحدوا في موقفهم بأن رئيس الجزائر الذي انتخب عام 1999 ينبغي له التنحي ،ومع ذلك فإن نضالهم ليس ضد الرئيس بحد ذاته، بوصفه زعيما منفردا، وإنما يقفون بوجه "دولة عميقة" تتألف من الحكومة ونخبة من رجال الأعمال الذين أرادوا بقاء الرئيس لحماية امتيازاتهم.

المطلب الرابع: موقف السلطة من الحراك الشعبي ومطالبه:

عشية اندلاع الحراك، كانت رئاسة الجمهورية تعاني غياب الرئيس بوتفليقة، بسبب مرضه من جهة، ولسيطرة شقيقه ومستشاره، السعيد بوتفليقة، على مقاليد الحكم بطريقة غير مباشرة وغير معلنة، وبلا أي صفة دستورية من جهة أخرى. وهذا ما جعلها تتجه: سياسيًّا إلى تجنيد بعض الأحزاب السياسية ونخب المجتمع المدني، للتغطية على لادستوريتها وأمنياً إلى استغلال جهاز المخابرات الذي سبق أن قام الرئيس بوتفليقة بإعادة هيكلته وإلحاقه إدارياً بالرئاسة.

[1] بوحنيفة قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مرجع سابق، ص 02.

عوّلت الرئاسة في البداية على القمع وسيلةً أساسية لوأد الحراك، لكن موقف الجيش، وإن شكك في دوافع الحراك أول الأمر وحذر من الانزلاق إلى الفوضى، فإنه مثل عاملًا حاسماً في دفع الأمور في اتجاه إفشال خطة العهدة الخامسة، حيث منع عناصره من التدخل وأكثر من هذا، فقد عمل على منع عناصر جهاز الأمن (الشرطة) من التدخل، وعلاوة على ذلك تعهد قائد أركان الجيش في أكثر من مرة بحماية الحراك ودعم سلميته. ومن ثم بدلاً من أن تكون مؤسسة الرئاسة في مواجهة الشعب ،أصبحت في مواجهة الشعب والجيش في الوقت نفسه.

أثرّ هذا الوضع في موقف الرئاسة التي أصبحت مجبرة على إدارة علاقة متوترة مع الحراك ومع الجيش في الوقت نفسه فحاولت تغيير موازين القوى لمصلحتها عبر إجراء تغييرات كبيرة على قيادة المؤسسة العسكرية، لكن هذه الأخيرة سارعت إلى التحرك مطالبِة الرئاسة بالاستجابة لمطالب الحراك قبل أن تقوم بإلقاء القبض على أبرز رموزها بتهم تتعلق بالمساس بالأمن القومي.[1]

أضف إلى ذلك أن التغطية الإعلامية الواسعة والمتنوعة للحراك السلمي، والتي تمت بالوسائل التقليدية وغير التقليدية، عرّت الرئاسة كلياً وضيقت عليها قدرتها على المناورة، لأن سلمية الحراك والتغطية الإعلامية الواسعة، حتى في الإعلام العمومي، قدمتاه للرأي العام المحلي والدولي بوصفه حركة اجتماعية منضبطة ومنظمة وسلمية، في مواجهة "سلطة" متخبطة تعمل بوصفها "قوة غير دستورية"، وفي نهاية المطاف، لم يكن أمامها خيارات كثيرة للحركة.

حاولت الرئاسة التسويف من خلال اتخاذ بعض الخطوات الشكلية، كإقالة رئيس حملة بوتفليقة ،عبد المالك سلال، على خلفية تسريب مكالمة هاتفية له مع علي حداد، وهو رجل أعمال قريب من السلطة، يتوعدان فيها باستعمال العنف ضد المتظاهرين، ثم الاستعانة بالأخضر الإبراهيمي ورمطان لعمامرة، الشخصيتين الدبلوماسيتين الدوليتين، من أجل محاولة فتح مجال للتفاوض مع الحراك الشعبي، ومع القوى الدولية حول المخارج الممكنة لهذه الأزمة ،فضلاً عن تنشيط منابر تلفزيونية وإذاعية شارك فيها الرجلان، فيما يشبه حملة إعلامية لتلميع صورة الرئاسة، وإظهار رغبتها في الحوار والتغيير وفق الآليات الدستورية المتاحة.

[1] – فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر ؟، مرجع سابق، ص 28.

المبحث الثاني : موقف المؤسسة العسكرية والشركاء السياسيين من الاحتجاجات الشعبية واهم النتائج التي حققها الحراك .

المطلب الأول : موقف المؤسسة العسكرية من الاحتجاجات الشعبية .

اتسم موقف الجيش من الحراك بالارتباك في البداية، عندما تحدّث القايد صالح عن أيادٍ أجنبية وعن "المغرر بهم"، قبل أن يتم سحب ذاك الخطاب بسرعة من المواقع الرسمية، ليشهد خطاب الجيش قفزة نوعية، بتبنّيه الصريح لمطالب الشعب وشرعيتها، إلى أن أعلن قايد صالح قائد الأركان يوم 26 مارس2020 ، اقتراحه تطبيق المادة 102 من الدستور، التي أفضت إلى رحيل بوتفليقة مضيفاً إليها المادتين 7 و8 اللتين تنصان على أن الشعب مصدر السيادة ومصدر السلطة التأسيسية.

الطابع غير المسبوق للحراك الشعبي والذي يبدو أنه فاجأ المؤسسة العسكرية، جعل قيادتها في وضع دفاعي منذ اندلاع الاحتجاجات بحسب المحلل السياسي أرزقي فراد أن "المؤسسة العسكرية اضطرت إلى ركوب الموجة وعدلت موقفها وأعلنت مرافقتها للهبة الشعبية[1]."

ان هذا التحول في موقف الجيش منعطفًا حاسماً بالنسبة إلى الرئاسة والحراك الشعبي على السواء. أما الرئاسة، فكان هذا التحول بالنسبة إليها بمنزلة عزل نهائي لها، وبات وقف العملية الانتخابية، المقررة في 18 نيسان/ أبريل 2019، وإعلان شغور منصب الرئيس تمهيدًا لتنحيته، مسألة وقت لا غير. أما بالنسبة إلى الحراك الشعبي، وعلى الرغم من إعلان الجيش ،عبر خطابات قائد الأركان وعبر افتتاحيات مجلة الئحش، أنّ ضباطه ليست لديهم أي طموحات سياسية، فإن تحليل مضمون نصوص تلك الخطابات والافتتاحيات يوحي بمساعٍ حثيثة لدى الجيش لاستيعاب الحراك الشعبي على نحو يسمح بمخرج من الأزمة، ويضمن له المحافظة على نفوذه الحيوي في هرم السلطة السياسية.

تظهر محاولات استيعاب الحراك في تركيز خطابات المؤسسة العسكرية على مدح سلمية الحراك وانضباطه من جهة، والتركيز من جهة أخرى على مطالب محددة اعتبرها شرعية وقابلة للتحقيق، والتشديد على مطالب أخرى معتبرة إياها "تعجيزية" وتحقيقها غير ممكن.

[1] حسيب خير الدين، الحراك الشعبي العربي نحو آلية تحليلية لاسباب النجاح والفشل، مرجع سابق، ص 07.

يقول أستاذ العلوم السياسية سليمان أعراج " العلاقة بين مؤسسة الجيش والحراك كانت أكثر اعتدالاً واتزاناً بدليل التوجه القائم على المرافقة والدعم والحماية كما تبين ذلك من خلال خطابات قائد الجيش" .

إلا أنه بعد استقالة بوتفليقة تحت ضغط الشارع والجيش معاً، كانت الجماهير تنتظر من قيادة الجيش، أن تعيد السلطة إلى الشعب مباشرة من خلال المواد 7 و8 لكن الجيش مضى في تطبيق المادة 102، وإعلان الرابع من يوليو/تموز المقبل تاريخاً لإجراء الانتخابات الرئاسية، وسلم رئاسة الدولة المؤقتة لرئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح أحد رموز النظام السابق، كما أبقى على حكومة نور الدين بدوي التي عينها بوتفليقة قبل ذهابه بأيام قليلة[1].

في مسعى آخر لاستيعاب الحراك الشعبي، عملت قيادة الجيش على حصر مطالبه في مسألتين أساسيتين: الأولى سياسية، تتمثل في تعطيل مسار انتخابات العهدة الخامسة وعزل الرئيس بوتفليقة، والثانية اقتصادية، تتمثل في محاربة الفساد. في حين أنّ مطلب الحراك الأساسي كان التغيير الشامل، تقوده وجوه جديدة من صلب الحراك الشعبي وليس من بقايا نظام بوتفليقة. تمثل هذه النقطة بالذات جوهر الأزمة التي برزت بين الجيش والحراك؛ فالجيش أراد تغييراً إصلاحيًا في إطار الدستور الذي عدله الرئيس بوتفليقة .[2]

أما الحراك الشعبي فأراد تغييرًا شاملاً، بآليات ومؤسسات جديدة يشكلها الحراك وتمثل قطيعة نهائية مع النظام السابق. ولكنه لم يقدم برنامجًا ولا قيادات تمثله بوصفها بديلاً لإدارة الدولة في مرحلة انتقالية. والحقيقة أنّ تاريخ الانتقالات الديمقراطية لم يشهد انتقالات جرى فيها التخلص من كل نخب النظام القائم.

[1] بوحنيفة قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مرجع سابق، ص 02.

[2] المرجع نفسه، ص 02.

المطلب الثاني : موقف الأحزاب السياسية من الاحتجاجات الشعبية .

1-الاحزاب الموالاة:

لم يكتف الحراك الشعبي بمطالبة أحزاب الموالاة بالرحيل، بل طالب بمحاسبتها ومعاقبتها ،وثمة من طالب بعزلها نهائيًا عن الحياة السياسية، حتى "لا تنقل عدوى الفساد إلى مرحلة ما بعد بوتفليقة". لقد انسحب أغلب رموز هذه الأحزاب وامتنعوا عن الظهور العام. وزاد تورط قيادات أحزاب الموالاة في قضايا الفساد، واعتقالهم والتحقيق معهم تحضيراً لمحاكمتهم ،من إضعاف موقفها. في البداية، تم التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها في الفساد، كما حدث مع جمال ولد عباس (الأمين العام لجبهة التحرير الوطني) وأحمد أويحيى (الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي) وغيرهما. ولاحقًا، جرت محاولات لإنقاذ تلك الأحزاب، باختيار قيادات جديدة، لكنها ظلت مع ذلك مرفوضة من جانب الحراك الشعبي، وغدت أيضًا مستبعدة من جانب السلطة الفعلية الحاكمة التي أخذت تدعو إلى التأسيس لجزائر جديدة.[1]

2- المعارضة:

لا يختلف موقف أحزاب المعارضة كثيراً عن موقف أحزاب الموالاة؛ حيث إنّ ما تعرضت له من الإضعاف والاختراق والتفتيت، خلال مرحلة الرئيس بوتفليقة، حوّلها إلى هياكل بلا روح. وقد مثل الحراك مفاجأة بالنسبة إليها، وتجاوزًا سريعًا لها ولمبادراتها. باشرت هذه الأحزاب العديد من اللقاءات التي انتهت بمنتديات وتحالفات حاولت اقتراح حلول للأزمة السياسية التي خلقها في البداية رفض الرئيس التنحي عن السلطة، على الرغم من مرضه، وقرب انتهاء عهدته. لم تعِر السلطة هذه المبادرات أدنى اهتمام، على الرغم من ذهاب بعض الأحزاب إلى حد دعوة المؤسسة العسكرية إلى التدخل المباشر في السياسة وعزل الرئيس وتولي قيادة البلاد لمرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات رئاسية، كما فعلت حركة مجتمع السلم في 2018. من جهة أخرى، أدى إصرارُ الحراك الشعبي على نبذ الأيديولوجيات، ورفض التأطير السياسي تحت أي لون من ألوان الطيف السياسي، إلى حرمان أحزاب المعارضة من القدرة على احتواء الحراك الشعبي وقيادته. لذلك، لم يكن أمام هذه الأحزاب سوى مباركة الحراك ،والثناء على سلميته وتنظيمه ومشروعية مطالبه، ودعوة مناضليها إلى الانخراط فيه بقوة تحضيرًا للمرحلة القادمة. لقد كانت شعبية الحراك العابرة للأحزاب والرافضة للتأطير سر قوته في المرحلة الأولى، ولكنها ما لبثت

[1] الطاهر خويضر، البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، ع4، 2003، ص 10.

أن تحولت إلى شعبوية رافضة للنخب السياسية عمومًا ،وهي نزعة قابلة للاستغلال من جانب قوى غير ديمقراطية. فلا يمكن بناء ديمقراطية مندون نخب سياسية تمثل مواقف ومصالح مختلفة.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني وتعاطيه مع الحراك الشعبي .

لطالما وُظفّ المجتمع المدني في الحياة السياسية في الجزائر، منذ الاستقلال إلى اليوم في خدمة السلطة الحاكمة. فالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والنقابية غير مسموح لها إلا بالدوران في فلك السلطة. لهذا، كانت معظم هذه التنظيمات موالية للنظام القائم، وكانت طوال الفترات السابقة بمنزلة الفاعل الأساسي في لجان المساندة التي يتم استدعاؤها في كل المناسبات لمنح النشاط السياسي للسلطة قاعدة شعبية تقوي مركزها أمام خصوم الداخل والخارج. من جهة أخرى، انخرطت بعض التنظيمات المدنية التي كانت "تسبح خارج فلك السلطة"، على قلتها، في مسار الحراك الشعبي، وحاولت دعمه خاصة في البداية، وذلك بمسيرات مستقلة جرت في أيام الأسبوع الأخرى عدا يوم الجمعة الذي كان مخصصًا للحراك الشعبي.[1]

ففي بداية الحراك الشعبي لاحظنا ضعف الحركات الاجتماعية وحتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني وخصوصا جمعياته على تأطير الشباب المندفع للتغير والتواق للحرية، وقد كان من الطبيعي في الأيام الأولى أن لا يكون لتلك الاحتجاجات قائد أو تنظيم معين يؤطرها، أو رأس مدبر لها، على أساس أنها احتجاجات عفوية دافعها الغضب والاحتقان، لدلك شاركت فيها كل شرائح المجتمع؛ عشرات الجمعيات المتخصصة في حقوق الإنسان والنقابات والمنظمات الحقوقية، عمال المصانع، المثقفون، الصحافيون ،الموظفون..... حتى الأحزاب السياسية المعارضة.

[1] الطاهر خويضر، البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الرابع : النتائج المحققة بعد الحراك الشعبي في 22 فيفري:

تأجيل الانتخابات:

بعدَ الأسبوع الثالث من الاحتجاجات المتواصلة؛ أعلنَ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الحادي عشر من مارس تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في 18 من أفريل المُقبل كما تعهّدَ بعدمِ الترشح في السباق الرئاسي.

وفي نفس الوقت دعا بوتفليقة إلى تشكيل حكومة من التكنوقراط لإدارة شؤون البلاد كما طالبَ بإجراء حوار شامل قبل الانتخابات. لقيت تلّة القرارات هذه تفاعلًا حذرًا من قِبل الشعب الجزائري وتصاعدت دعوات لمواصلة الاحتجاجات وتنظيم تظاهرة كبرى في الخامس عشر من نفسِ الشهر من أجلِ مطالبة النظام ككل بالرحيل أمّا على المستوى الرسمي فقد اتهم النائب عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عثمان معزوز الرئيس الجزائري بانتهاك الدستور موضحاً أن الحالة الوحيدة التي تُتيح تمديد فترته الرئاسية هي حالة الحرب.[1]

العصيان المدني:

بحلول العاشر من مارس 2019؛ دعى بعضُ الجزائريين إلى إضراب عام يشملُ كل القطاعات لمدة 5 أيّام وذلكَ من أجلِ الضغط على الحزب الحاكم للانسحاب. شهدَ هذا اليومُ إغلاقَ معظم المحلات والمكاتب والمؤسسات الحكومية إلى جانبِ المؤسسات التعليمية بسببِ العطلة المبكّرة كما انطلقت مسيرات في مناطق متفرقة في العاصمة الجزائر، تيزي وزو، تلمسان وبشار.

تطبيق المادة 102 من الدستور:

في السادس والعشرين من مارس طالبَ قائد أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح بضرورة تطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري "استجابةً للمطالب الشعبيّة" وتنصّ المادة على ضرورة اجتماع المجلس الدستوري وجوباً في حالة ما استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن واختيار رئيس مجلس الأمّة للقيام بمهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون يوما؛ تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يَحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية.

[1] هشام مادريد، آليات وعوامل التحول الديمقراطي ، مرجع سابق، ص20.

تشكيل الحكومة الجديدة:

أعلن عن الحكومة الجديدة الجزائرية في يوم 31 مارس تضمنت وجوه جديدة مع احتفاظ 6 وزراء بحقائبهم من أهمّهم نائب وزير الدفاع أحمد قايد صالح

استقالة الرئيس:

بعد الجمعة السادسة التي عرفت بقيام رئيس الأركان أحمد قايد صالح قبلها بيومين بالمطالبة بتطبيق المادة 102 من الدستور، نتجت عنه حرب إعلامية كبيرة كترجمة لصراع بين فريق يدعم الجيش وفريق يدعم الرئيس وأنصاره انتهت بتقديم عبد العزيز بوتفليقة استقالته مُرغما وتسليم السلطات لرئيس المجلس الدستوري.

عبد القادر بن صالح رئيس الدولة:

مباشرة عقب الإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية الجزائرية، خرج الآلاف من المتظاهرين في مسيرات سلمية عبر عديد ولايات الوطن منددين بهذا القرار الذي يتنافى ورغبة الشعب ومطالبه المرفوعة منذ بداية **الحراك**، حيث اجتمع البرلمان بغرفتيه ممثلا في مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني بنوابه لإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية تفعيلا للمادة 102 من الدستور، وهو القرار الذي كان ينتظره الشعب منذ إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة استقالته رسميا، فيما صاحب هذا الإعلان تولي رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة منذ الأمس لمدة ثلاثة أشهر كاملة بهدف تسيير الحكومة وإجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد للدولة[1].

ووفقا لما تنص عليه المادة 102 فإنه يتم تعيين رئيس الدولة في حالة استقالة رئيس الجمهورية، والذي يقوم بتسيير أمور الدولة لمدة 30 يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية لاختيار مرشح الشعب، وبعد المطالب الشعبية المتكررة بتفعيل هذه المادة، جاءت تبعاتها لتخلف لنا رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح الذي يعتبر دستوريا رئيسا للدولة خاصة أن المؤسسة العسكرية قد طالبت بوقت سابق بالاحتكام للدستور القاضي بتطبيق المواد القانونية كما هي، وهو فعلا ما حدث وساهم في ظهور استياء وغضب واسع في الشارع الجزائري وحسب الحقوقيين فإن المادتين 7 و 8 تمثلان روح الدستور بمعنى أنها يجب أن تُؤسس لِما بعدها من مواد، في حين أن المادة 102 هي مادة تقنية تتناول آلية معينة حيال شغور منصب رئيس الجمهورية، ومن التبِعات الخطيرة

[1] هشام مادريد، آليات وعوامل التحول الديمقراطي ، مرجع سابق، ص20.

لعدم احترام روح الدستور هو ظهور تناقض بينها وبين وسائله التقنية، وهو ما نعيشه الآن بأثر رجعي، غير أن ذلك لا يمنع من التحلي بالعقل في هذه المرحلة الحساسة[1].

وفيما اعتبر البعض أن ما يحدث مخالف لرغبة الشعب تحت غطاء دستوري، اعتبر البعض الآخر أن تفعيل الإعلان الدستوري كان حلا يسمح بقيادة الدولة وتنظيمها في حالة سقوط الدستور وتعطيله بعدما خلف وراءه فراغات قانونية عديدة، ويعتبر الإعلان الدستوري (وهو عبارة عن دستور مختصر بمواد قانونية محددة تسير أمور البلاد إلى غاية وضع دستور جديد)، حلا توافقيا خلال المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد والتي يطالب فيها الشعب بتطبيق المادتين 7 و8 والتي تعتبر أن السلطة بيد الشعب، فيما جاء تفعيل المادة 102 باستقالة الرئيس وإعلان الشغور ثم يليه تولي رئيس مجلس الأمة المرفوض شعبيا كبداية تمهد للمأزق السياسي الذي حسب تصريحات الحقوقيين فإن تعطيل الدستور حاليا يعتبر خطوة غير مدروسة فكان على بن صالح تقديم استقالته قبل تعيينه رئيسا حيث تعتبر آلية تفعيل المادة 102 قانونيا مقبولة أما أشخاصها فمرفوضون.

عبد المجيد تبون الفائز في انتخابات الرئاسة بالجزائر:

أعلنت سلطة الانتخابات الرسمية في الجزائر رسميا عن فوز عبد المجيد تبون بالانتخابات الرئاسية في البلاد. للإشارة فان تبون كان رئيساً للحكومة ما قبل الأخيرة للرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة، بعدما قضى 17 سنة في الحكومات المتعاقبة. وخاض تبون مسارا اداريا في السلطة والإدارة كموظف سياسي بدأ في مرحلة ما قبل وصول بوتفليقة إلى سدة الرئاسة عام 1999، وبعد تخرّجه من المدرسة العليا للإدارة عمل رئيس دائرة ثم والياً في منطقة أدرار جنوبي الجزائر وعدد من الولايات. بعدها، تم انتدابه من قبل الرئيس السابق اليمين زروال كمساعد لوزير الداخلية مكلف بالبلديات، وارتقى بعدها تبون إلى مصاف الوزراء، فكان وزيراً للإعلام والتجارة والسكن، قبل أن يُعيّن رئيساً للحكومة. ويسجل التاريخ السياسي للجزائر أن تبون هو رئيس أقصر حكومة، إذ لم يستمرّ في منصبه سوى 81 يوماً، بين 15 ماي 2017و15 أوت من العام عينه، قبل أن تتمّ إطاحته.[2]

[1] طلال عتريس، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي – دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص 100.

[2] هشام مادريد، آليات وعوامل التحول الديمقراطي ، مرجع سابق، ص20.

الرئيس الجزائري "تبون" يعلن تاريخ بدء الحراك الشعبي "يوما وطنيا:

قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إعلان تاريخ 22فيفري، الذي يصادف الذكرى الأولى لبدء الحراك الشعبي، "يوما وطنيا" تقام فيه الاحتفالات الرسمية، بحسب ما أعلنت عنه الرئاسة الجزائرية عبر التلفزيون الحكومي. وقال التلفزيون الجزائري: "قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تخليدا للذكرى الأولى للحراك الشعبي المبارك، إعلان يوم 22فيفري من كل سنة "يوما وطنيا" للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه". ونقل التلفزيون الجزائري عن مرسوم رئاسي أن "يوم 22 فيفري يخلد الهبة التاريخية للشعب، ويحتفل به عبر جميع التراب الوطني من خلال تظاهرات وأنشطة تعزز أواصر الأخوة واللحمة الوطنية، وترسخ روح التضامن بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية". وأُعلن القرار "أثناء لقاء الرئيس الدوري مع وسائل الإعلام الوطنية، الذي يبث على شاشات التلفزيون. وفي 22 فيفري 2019، خرج المتظاهرون في العديد من المدن الجزائرية، وخصوصا في العاصمة حيث كل التجمعات ممنوعة منذ 2001، استجابة لنداءات على مواقع التواصل الاجتماعي.

الخاتمة

الخاتمة

عند اندلاع موجة الاحتجاجات بتونس شهر ديسمبر 2010 التي أفرزت انهيار نظام زين العابدين بن علي منتصف 2011، وكذا تصدير الفعل الاحتجاجي إلى عدة دول عربية لاسيما منها، ليبيا، سوريا، اليمن ،مصر والبحرين، أضحى واضحا لدى العديد من المختصين والخبراء أن المنطقة العربية ستعرف موجة تحول من أنظمة حكم غير ديمقراطية إلى أنظمة حكم ديمقراطية.

ومع توالي انهيار الأنظمة السياسية العربية بدول الربيع العربي تباعا كتونس ومصر وليبيا، في حقبة زمنية وجيزة جدا–سقوط النظام المصري في ثمانية عشر يوم من بداية الحركة الاحتجاجية– أدركت دول مختلف البلدان العربية التحديات والرهانات التي تنتظرها بعد اتساع رقعة نشاط الفعل الاحتجاجي عبر مختلف أقاليم المنطقة العربية، وأن رياح التغيير قد طرقت أبوابها لأنها غير بعيدة عن ما يحدث في محيطها العربي باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي تؤثر فيه وتتأثر بما يحدث به. ومع استمرار الهزات في المنطقة العربية، لن يكون هناك مفر من مباشرة عمليات الإصلاح السياسي والدمقرطة، واستمرار القيام بالثوارت المدنية السلمية في كل جوانب الحياة، الأمر الذي جعلها تسارع إلى حماية مجالها السياسي من التأثيرات العابرة لموجة الربيع العربي عبر تبنيها لمدخل الإصلاح السياسي والدمقرطة، من أجل إثبات مناعة سياستها ونجاح ثورتها ضد الأنظمة التسلطية.

غير أن مباشرة عملية الدمقرطة و صياغتها لحزمة الإصلاحات السياسية لم يحل دون وجود العديد من الاستعصاءات والتحديات التي تواجه مفهوم الانتقال الديمقراطي، وصلت إلى حد عودة أزلام أنظمة الحكم المنهارة إلى سدة الحكم عن طريق اغتصاب الشرعية، مما جعلها تشكل عائقا مستديما ضد نجاح عملية الانتقال، وبالتالي تؤثر في مستقبل البناء والترسيخ الديمقراطي ، وما يميز عملية الدمقرطة بدول الربيع العربي هو عامل الخصوصية، الذي لا يشير إلى الاستثناء، بقدر مايعبر عن اختلاف السياسات ومدخلات النظام السياسي ومخرجاته.

إن ظاهرة الحركات الاحتجاجية الشعبية في الجزائر ما زالت متواصلة وهي في تفاعل وتطور مستمرين، فالشخصية القانونية للدولة لا تنشأ إلا بتوافر ثلاثة أركان من بيها الشعب الذي يعتبر الركن الأساسي والعنصر

الفاعل بالدولة، والشعب باعتباره أول ركن فهو وفقا للفقرة الأولى من المادة 7 من الدستور مصد ر كل سلطة تلك التي تنقسم إلى سلطة تشريعية تسن القوانين وسلطة تنفيذية تنفذ القوانين وسلطة قضائية تفصل في النزاعات وفقا لتلك القوانين، كما ويعتبر الشعب المالك الحقيقي والوحيد للسيادة الوطنية حسب المادة 2/7 من الدستور. بالإضافة إلى ذلك مكانة الشعب مهمة في انتخاب رئيس الجمهورية، فمن شروط فوز المترشح في الانتخابات الرئاسية هو حصوله على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها حسب المادة(85)من الدستور.

فالحراك الشعبي الجزائري حقق أولى المطالب التي خرج من أجلها وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه للعهدة الخامسة بالإضافة إلى تقديم استقالته وسقوط الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية ورجال الأعمال في يد القضاء بسبب قضايا الفساد على اختلاف أنواعها، ولكن مع كل هذه الإنجازات التي حققها الحراك الشعبي إلا أنه مازال في منتصف الطريق وما تبقى من أهداف يعتبر مهما من أجل بناء دولة القانون وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية.

قائمة المصادر

قائمة المصادر:

1- الكتب:

- بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دار الأفاق، الجزائر، 2003.

- تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوطي، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، طبعة أولى. المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

- سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار القارئ العربي، القاهرة، 2000.

- شناف لزمد عمر، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مفاهيم وتطبيقات، دار المنصورة، مصر،2015.

- عبد القادر دردور، العنف السياسي في الجزائر وازمة التحول الديمقراطي، دار الامان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

- علي الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية –في الواقع العربي وتحديات القرن الجديد–، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن، 1999.

- عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- مالكي أمحمد، الانفجار العربي في الابعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،2012.

-أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العام الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1997.

-عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مكتبة الأدب، مصر، 2004.

-مالكي ألزمد ، الانفجار العربي في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012.

–متيكس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999.

–محمد الامين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

–محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، دار الفكر العربي، مصر، 2010.

2–رسائل الجامعية:

– بلعور مصطفى : التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2007.

– فتاح كمال، دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011–2012.

3– مجلات ومنتديات:

– ابو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل التغيرات الحالية –الثورات و الانتفاضات ، مأخوذ عن الرابطwww.m.ahewar.org.s :، تم الاصطلاع عليه2020/09/10.

– أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

– إدريس لكريني،« محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011،

– الطاهر خويضر، البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، ع4، 2003.

– بوحنيفة قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

– بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد11 الصادر في افريل 2006

– ثائر مطلق عياصرة، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009– 2011، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد 43. ملحق 4، الاردن، 2016.

– حرمل جبريل صالح علي: ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات تاريخ النشر 2016/07/10 الموقع WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW ARTASP? AID=35528 تاريخ الاطلاع 2020/04/19.

– حسن رضا أحمد، ثورات الربيع العربي من منظور اقليمي ودولي، مجلة شؤون عربية، 2013.

– حسيب خير الدين، الحراك الشعبي العربي نحو آلية تحليلية لاسباب النجاح والفشل،مجلة المستقبل العربي، العدد398.

– طلال عتريس، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي – دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية. طبعة 1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين ألمانيا، 2019.

– عربي بومدين، بوزيدي يحي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية، دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.

– عصام عبد الشافعي، الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات، الباب الثاني، ملف العدد واقع ومستقبل الثورات العربية، 2015.

– فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر ؟ وإذا استمر إلى متى؟ وهل يحقق ما فشلت فيه الحركات السابقة؟ رأي اليوم. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/04/26. متاح في الموقع الالكتروني التالي:

– ماجد أحمد الزاملي، ثورات الربيع العربي الأسباب والنتائج، الحوار المتمدن ، 2013.

- محمود محمد السيد – مفهوم الإصلاح السياسي- منتدى الحوار المتمدن العدد 33، تاريخ النشر 2015/03/17. ،تم الاطلاع عليه يوم 2020/05/20- مأخوذ عن موقع .http//wwwahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=285494

https://www. Raialyoum.com/index.php

-الحسين الزاوي،« الأحزاب السياسية و الحراك العربي»، جريدة الخليج، 2012/03/07.

-بشير كاشة الفرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دار الأفاق، الجزائر، 2003.

-زين العابدين حمزاوي،« الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقاربة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي»، مجلة نوافذ، العدد الثامن و التاسع، يوليوز 2000

-كاظم الموسوي،«الثورات العربية و الأحزاب السياسية»، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: http://kadhimmousawi.blogspot.com/2011/03/blog-post_28.html

-محسن لحسن خوخو،" الإنتقال الديموقراطي بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، ع. 47، مارس 2002،

-هشام مادريد، آليات وعوامل التحول الديمقراطي نقلا من الرابط montada 30 dzjustgoo.com/t topic 1202- تاريخ النشر 2020/04/16 .تم الاطلاع عليه 2020/05/25.

الفهرس:

مقدمة:.....أ

الفصل الاول: الاطر المفاهيمية للديمقراطية والمشاركة السياسية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية 6

المطلب الأول : نشوء الديمقراطية 6

المطلب الثاني: أشكال الديمقراطية: 9

المطلب الثالث : التحول الديمقراطي 12

المطلب الرابع : الترسيخ الديمقراطي 19

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية 27

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:.....27

المطلب الثاني : اشكال ومدى المشاركة السياسية :.....28

المطلب الثالث : قنوات ودوافع الشراكة السياسية:.....31

المطلب الرابع: مقومات الشريك السياسي:.....36

الفصل الثاني : الاحتجاجات الشعبية العربية ظروفها وأبعادها

الاحتجاجات الشعبية العربية ظروفها وأبعادها.....38

المبحث الأول : الاحتجاجات الشعبية العربية اندلاعها وأبعادها 39

المطلب الأول: اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية 39

المطلب الثاني : البعد الاجتماعي للاحتجاجات الشعبية العربية 40

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي للاحتجاجات الشعبية العربية 41

المطلب الرابع : البعد السياسي للاحتجاجات الشعبية العربيــة 42

المبحث الثاني: أساليب التداول على السلطة في الوطن العربي قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية . 45

المطلب الأول : الانقلابات العسكرية ودورها في ترسيخ الدكتاتوريات العربية: 45

المطلب الثاني : الديكتاتورية العربية ودورها في تقويض العملية الديمقراطية: 47

المطلب الثالث : الأحزاب السياسية العربية ومشاركتها في العملية الديمقراطية: 48

المطلب الرابع: تأثير الأحزاب السياسية في ظل حكم الديكتاتوريات العربية 49

الفصل الثالث: الحراك الشعبي في الجزائر وأثره في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الأول : أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الجزائر 52

المطلب الأول : البيئة السياسية قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 22 فيفري: 52

المطلب الثاني: الاحتجاجات الشعبية في الجزائر ظروفها وخصوصيتها: 53

المطلب الثالث : المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية في الجزائر : 57

المطلب الرابع: موقف السلطة من الحراك الشعبي ومطالبه: 58

المبحث الثاني : موقف المؤسسة العسكرية والشركاء السياسيين من الاحتجاجات الشعبية واهم النتائج التي حققها الحراك 60

المطلب الأول : موقف المؤسسة العسكرية من الاحتجاجات الشعبية 60

المطلب الثاني : موقف الأحزاب السياسية من الاحتجاجات الشعبية 62

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني وتعاطيه مع الحراك الشعبي 63

المطلب الرابع : النتائج المحققة بعد الحراك الشعبي في 22 فيفري: 64

الخاتمة 69

الفهرس: 76